دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	العلاقات الألمانية الاتحادية العراقية منذ 1949 حتى 1958
المصدر:	دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية
الناشر:	الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي
المؤلف الرئيسي:	الشناق، عبدالمجيد زيد
المجلد/العدد:	مج 26 , ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1999
الشهر:	آب
الصفحات:	388 - 421
رقم MD:	6234
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch, HumanIndex
مواضيع:	السيادة الوطنية، المانيا الاتحادية، العراق، العلاقات الدولية، السياسة الخارجية، التعاون الدولي، النظم السياسية، العلاقات الدبلوماسية، التعاون الاقتصادي، الاتفاقيات التجارية، السياسة الاقتصادية، التبادل التجاري، الصراع العربي الإسرائيلي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/6234

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

العلاقات الألمانية الاتحادية ـ العراقية منذ ١٩٤٩ حتى ١٩٥٨

عبد المجيد الشناق*

ملخـــــص

تبحث هذه الدراسة لأول مرة في تـــاريخ العلاقـــات السياســية والاقتصادية والثقافية بين جمهورية المانيا الاتحادية والمملكة العراقيــة خلال الفترة من عام ١٩٤٩ حتى عـــام ١٩٥٨، وتتنـــاول المنطلقـــات الأساسية للسياسة الخارجية الألمانية تجاه العراق باعتباره واحداً مـــن الأقطار العربية. واهتم هذا البحث ببدايـــة تشـــييد العلاقـــات الثنايـــة وتطورها حتى نهاية العهد الملكي. لقد ركـــزت السياســة الخارجيــة الألمانية علاقاتها مع اسرائيل ثم مصر وبدأت تهتم تدريجياً بالعراق.

مقدمـــــة

تبحث هذه الدراسة في العلاقات الثنائية السياسية بيـــن ألمانيا الاتحادية كبلد صناعي متقدم في كل الميـــادين وبلـــد عربي نام هو العراق الذي يشغل موقعاً اســـتراتيجياً مهمـــاً على البوابة الشرقية للوطن العربي ويجاور دولتين (تركيـــا وإيران) لهما أهمية استراتيجية بالنسبة للغرب بحكم موقعهما على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي وبســـبب أهميتهمـــا الاقتصادية.

تبلغ مساحة العراق عـــام ١٩٤٧ (٤٤٢ر٤٤٤ كـــم٢) وبلغ عدد سكان العراق سنة ١٩٤٧م ١٨٥ر٨١٦ر٤ نسمة.

إضافة الى ذلك تمتع العراق بمزايا اقتصادية مهمة جداً شكل النفط وكمياته الاحتياطية الهائلة عنصراً أساسياً فيهـــا، وجعلت منه سوقاً يستوعب المنتجـــات الصناعيـــة الآليـــة والاستهلاكية والعسكرية، وابرزت دور العراق الاستراتيجي في مسألة العرب الأولى وهي الوحـــدة العربيـــة وقضيـــة الصراع العربي الصهيوني في فلسطين.

يعتبر هذا البحث الأول من نوعه الذي يتناول العلاقات الألمانية – العراقية منذ ســـنة ١٩٤٩ حتـــى ســـنة ١٩٥٨ ويعتمد على الوثائق الألمانية الســـرية فـــي ملفـــات وزارة الخارجية الألمانية.

* أستاذ مساعد، كلية العلـــوم الاجتماعيـــة والإنســـانية، الجامعـــة الأردنية. تاريخ استلام البحث ١٩٩٧/١٠/٢٩ وتـــاريخ قبولـــه ١٩٩٩/١/٣٠.

Politisches Archiv des Auswaertigen Amts in Bonn (PAAA).

وخلال مرحلة البحث المحددة حدثـــت وقـــائع كثـــيرة تتطلب التعرض لمواقف الطرفين تجاهها. وهنـــا تطـــرح الأسئلة التالية:

ما المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية الألمانية تجـــاه العراق؟

متى بدأت العلاقات مع العراق وما أهمية العراق بالنسبة للألمان؟

كيف تطورت العلاقات السياسية الثنائية ومـــا عوامـــل التأثير فيها والقوى الفاعلة ايضاً؟

لم أتمكن من الاطلاع على أرشيف دار الوثائق الوطنية العراقية بسبب الظروف الصعبة الحالية التي يمر بها القطر العراقي. أما فيما يتعلق بوثائق وزارة الخارجية الأردنيـــة فانه لا يوجد هناك توثيق لملفات الـــوزارة عـــن المرحلـــة المحددة للبحث.

نشوء ألمانيا الاتحادية وممارسة النشاط السياسي الخارجي

بعد الهزيمة العسكرية التي حلّت بألمانيا واستســـلامها اللا مشروط فـــي ٨/٧ آيـــار ١٩٤٥ خضعـــت للاحتـــلال الأجنبي وقسّمت ألمانيا الى اربع مناطق احتلال هي:

١–منطقة الاحتلال الأمريكي.

٢–منطقة الاحتلال الروسي.

٣–منطقة الاحتلال البريطاني.

٤–منطقة الاحتلال الفرنسي.

وخلال سنوات الاحتلال تم تنسيق سياسة الاحتلال بين الدول الغربية، تلك التي أفرزت تأسيس جمهوريـــة ألمانيـــا الاتحادية. وفي يوم ١٩٤٩/٥/٢٣ تم الاعلان عن القـــانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية وجرت الانتخابات لاول برلمان وفاز الاتحاد الديمقراطي المسيحي بزعامة كونـــراد اديناور في ١٩٤٩/٩/١٤ بأغلبية المقاعد قياساً بـــالأحزاب

الأخرى، وفي جلسة البندستاق يوم ١٩٤٩/٩/١٥ تم انتخاب كونراد اديناور Konrad Adenauer مستشاراً لجمهورية ألمانيا الاتحادية وشكل أول حكومة ألمانية اتحادية على اساس تحالف مع الحزب الاجتماعي المسيحي والحزب الألماني والحزب الديمقراطي الحر في ١٩٤٩/٩/٢٠ [١].

حرمت دول الحلفاء على اديناور تشكيل وزارة للخارجية وأخرى للدفاع لانها كانت من ضمن مسؤوليات المجلس الأعلى للحلفاء، فكان أعضاء السلك الدبلوماسي الأجنبي يتقدمون باوراق اعتمادهم الى المجلس الأعلى للحلفاء.

اما في منطقة الاحتلال السوفياتي فقد تأسست جمهورية ألمانيا الديمقراطية بعد أن فشلت مساعي السياسة السوفياتية في تأسيس دولة ألمانية موحدة وحيادية. وفي ١٩٤٩/١٠/١١ انتخب المؤتمر الوطني الذي ضم مجلس الشعب ومجلس المقاطعات زعيم الحزب الموحد الاشتراكي فيلهلم بيك Wilhelm Peik رئيساً لجمهورية ألمانيا الديمقراطية[٢]. وهكذا ظهرت في عام ١٩٤٩ دولتان المانيتان متنافستان وبنظامين متغايرين: الأولى وقعت تحت تأثير سياسة الحلفاء الغربيين والثانية تحت تأثير وهيمنة الاتحاد السوفياتي.

بلغت مساحة ألمانيا الاتحادية ٢٤٨ر٥٧٦ كم٢ وعدد سكانها عام ١٩٥٠ وصل حوالي ٤٧ر٥ مليون نسمة. وكانت مساحة ألمانيا الشرقية ١٠٨ر١٧٨ كم٢ وبلغ عدد سكانها لنفس العام ١٧ مليون نسمة. وكان عدد سكان برلين الغربية ٢ر١ مليون نسمة وقد خضعت اسمياً لألمانيا الاتحادية وفعلياً للادارة الأمريكية والبريطانية والفرنسية، وبرلين الشرقية ١ر١ مليون نسمة[٣] وقد اصبحت عاصمة ألمانيا الديمقراطية.

حدد القانون الأساسي Grundgesetz بوضوح أهداف السياسة الخارجية التي يجب ان تهتم بتنظيم دولة ألمانيا الاتحادية على اساس التساوي في الحقوق والواجبات كعضو في أوروبا الموحدة و"تحقيق الوحدة الألمانية من خلال حرية تقرير المصير". "Vollendung der deutschen Einheit in freier Sélbstbestimmung"[٤] .

واهتمت حكومة ألمانيا الاتحادية بالبرنامج السياسي الذي تضمن الأهداف التالية:

١- ضرورة تحقيق السيادة الوطنية للدولة الألمانية سلمياً وضمن اطار رعاية الحلفاء الغربيين.

٢- التوصل الى عقد معاهدات السلام مع دول الحلفاء.

٣- العمل على تحقيق الهدف القومي وهو الوحدة الألمانية.

٤- انهاء مسألة الحدود الألمانية وتثبيتها مع بولونيا من الشرق وفرنسا من الغرب.

٥- انهاء قضية برلين العاصمة التاريخية لألمانيا.

رأت حكومة المستشار الألماني كونراد اديناور ان تحقيق بعض هذه الأهداف او التقدم على طريق تحقيق الأصعب منها يتطلب التركيز على البناء الاقتصادي الداخلي وتوسيع البنى التحتية في كل الميادين. واهتمت سياسة اديناور بالانضمام الى المنظمات الدولية على المستوى الأوروبي على أساس مبدأ الاعتراف والاحترام المتبادل، مثل الانضمام الى مجموعة التكامل الأوروبي[٥].

وفي ١٩٥٠/٣/٣١ انضمت المانيا الاتحادية الى المجلس الأوروبي كعضو مثل بريطانيا وفرنسا وايطاليا متساوٍ في الحقوق والواجبات. وبعد تطور الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي وحلف

---

(١) Konrad Adenauer: Erinnerungen 11945-1953, Bd. 1. Stuttgart, 1965, S. 231; Schwarz. Hans-Peter: Die Aera Adenauer 1949-1957 Geschichte der BRD. Stuttgart 1981, S. 35.

(٢) Geschichte des Staates und des Rechts der DDR. Dokumente 1945-1949, Berlin, 1984; Dokumente der deutschen Politik und Geschichte von 1848 bis zur Gegenwart, 1945. Hrsg. J. Hohlfeld, Berlin, Muenchen. Deutschland nach dem Zusammenbruch, Bd. VI. S. 408-435, (DOK).

(٣) Statistiches Jahrbuch fuer die BRD 1956, Statistiches Bundesamt, Wiesbaden, S. 30, Politisches Archiv الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية des Auswaertigen Amts.

(٤) (PAAA) Abt. 2. 210-00/210-01, 1950-54. die Entwicklung der deutschen Aussenpolitik seit der Bilding der Bundesregierung; Guenter Moltmann: Die Entwicklung Deutschlands von 1949 bis zu den Pariser Vertraegen 1955, in: Herbert Ligle: Deutschland 1963, 5 Aufl. Hannover, 1967, S. 76.

(٥) Helmut Kistler: Die Bundesrepublik Deutshland Vorgeschichte und Geschichte 1945-1983, Berlin 1992. S. 138ff; Arnulf Baring : Aussenpolitik in Adenauers Kanzlerdemokratie; Muenchen 1969, S. 57.

وارسو من جانب والمعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي من جانب آخر، رأت الدول الغربية أنه قد آن الأوان لانهاء حالة الحرب مع ألمانيا، ولذلك بادرت بريطانيا وفرنسا للاعلان عن ذلك في ١٩٥١/٧/٩، وتبعتهما الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٥١/١٠/١٨. وانتقلت ألمانيا الاتحادية الى مرحلة جديدة وطدت كيانها السياسي داخل أوروبا الغربية وبترتيب أمريكي لتحميل الألمان قسطاً من المسؤولية في مواجهة المعسكر الاشتراكي عندما وافقت الدول الأوروبية الغربية في ١٩٥١/٩/١٤ على قبول ألمانيا عضواً فعالاً في منظومة الدفاع الأوروبية. وجاء ربط ألمانيا الكلي مع أوروبا الغربية معبراً عن قناعة المستشار. وبناء على معاهدات باريس عام ١٩٥٤ انتقلت ألمانيا الى مرحلة جديدة من الاستقلالية والسيادة[٦] رشحتها للانضمام الى حلف شمال الأطلسي وسُمح لها بتشكيل جيش الدفاع Bundeswehr ووزارة الدفاع.

ثم غيّرت دول الاحتلال الغربية أسس العلاقات مع ألمانيا الاتحادية فوقعت "المعاهدة العامة" في ١٩٥٢/٥/٢٦، والغت "ميثاق الاحتلال" وحلّت الهيئة العليا لدول الحلفاء ومنحت الحكومة الألمانية السلطة الكاملة في النشاط السياسي الداخلي والخارجي، وتم تبادل السفراء بين هذه الدول وألمانيا[٧]. والتزمت ألمانيا الاتحادية في سياستها الخارجية بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبما يلائم أهداف المجلس الأوروبي وميثاقه.

وفي ١٩٥١/٣/٦ أقرت الهيئة العليا للحلفاء أن حكومة ألمانيا الاتحادية مسؤولة عن كافة العلاقات المتعلقة بالشؤون الخارجية ولذلك سُمح لها بانشاء وزارة الخارجية واصبح وزيرها المستشار الألماني اديناور الذي ادارها حتى عام ١٩٥٥، وعلى هذا الأساس اصبح ممكناً للحكومة الألمانية انشاء ممثليات دبلوماسية مع الدول الأخرى دون الحصول على موافقة الهيئة العليا للحلفاء مسبقاً. وبناء على ذلك تم تطوير العلاقات والممثليات التي كانت قائمة.

رأى المستشار اديناور بعد هذه التطورات ان تحقيق أهداف السياسة الخارجية يتطلب وبشكل ضروري ومُلح عقد المصالحة مع اليهود ودولة اسرائيل. وكأسلوب صهيوني ماهر نشرت المنظمة الصهيونية في جريدة اليهود الأسبوعية العامة Allgemeine Wochenzeitung der Juden بتاريخ ١٩٥١/٧/١٣ مقالاً طالبت فيه بعدم منح ألمانيا حق السيادة قبل التوصل الى حل مع اسرائيل حول مطالب اليهود بالتعويضات. وجاء المقال تحت عنوان: أولاً التعويضات ثمّ السيادة "Erst Reparationen - dann Souveraenitaet" وعكس المقال تخوف الوكالة اليهودية من أن ألمانيا المستقلة ذات السيادة سوف ترفض مطالب اليهود، وطالبت الوكالة الحكومة الاسرائيلية بالتحرك مع الحلفاء الغربيين لاتخاذ الخطوات السريعة التي تضمن دفع المستحقات[٨].

مهدت القيادة الالمانية لاجراء المباحثات الرسمية مع الجانب الآخر بمبادرتها التي تضمنها البيان الحكومي الذي ادلى به اديناور امام البندستاق في جلسته رقم ١٦٥ المنعقدة في ١٩٥١/٩/٢٧، وتبع ذلك رسالة اديناور بتاريخ ١٩٥١/١٢/٦ الى ناحوم قولدمان بصفته رئيس مؤتمر الادعاء اليهودي ضد ألمانيا ومقره آنذاك لندن[٩].

وقبل الشروع بالاتصالات اشترط ناحوم قولدمان على اديناور ان يُعلن اعترافه رسمياً بمسؤولية المانيا الاتحادية عن كل جرائم النازية واستعداده للدخول بمحادثات المصالحة مع ممثلين عن دولة اسرائيل والمنظمات اليهودية، ووافق اديناور على هذه الشروط[١٠]. كما وافق على ان يشارك ناحوم قولدمان في تحضير الاعلان الالماني، واطلع فعلياً على صياغة البيان الحكومي قبل عرضه على البندستاق من اجل ابداء ملاحظاته او تقييمه. وهكذا فكّر اديناور بارضاء اليهود بكل ما يريدون وكيفما يشاؤون[١١].

---

(٦) نص المعاهدة في: DOK. Bd. VII. 1951-1952, S. 190 ff
Helmut Kistler: Die Bundesrepublik Deutschland. Vorgeschichte und Geschichte 1945-1983, Berlin, 1992, S. 130.

(٧) (PAAA), Abt. 2. Band 252. Aktenzeichen 210-01 (1950-54).

(٨) تتضمن الوثيقة (PAAA) Abt. 2. Band 252, 210-01 بتاريخ ١٩٥١/٧/١٧ ملخصاً لما نشرته الجريدة Allgemeine Wochenzeitung der Juden 13.7.51.

(٩) نص الرسالة في: Rolf Vogel: Deutschlandsweg nach Isreal, Eine Dokumentation. Stuttgart 1967, 5.39.

(١٠) نص رسالة اديناور بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٩ إلى وزير ماليته فريتس شيفر Fritz Schaeffer في:
R. Vogel, Op. Cit, S.. 40 f.; Deligdisch, Op. Cit, S. 160.

(١١) N. Goldmann: Staatsmann ohne Staat, Koeln 1970, S. 314f.

وبدأت المباحثات الالمانية – الاسرائيلية في اذار عام ١٩٥٢ في مدينة لاهاي عاصمة المملكة الهولندية، وبعد تدخل الرئيس الامريكي هاري ترومان Harry Truman [١٢]، توصل الطرفان الى عقد الاتفاقية في ١٩٥٢/٩/١٠ في لوكسمبورغ. ومن اهم ما تضمنته الاتفاقية ان تدفع المانيا مبلغ ٣٠٠٠ مليون مارك لاسرائيل ومبلغ ٤٥٠ مليون مارك للمنظمات اليهودية العالمية. وتوضع هذه المبالغ تحت تصرف اسرائيل لشراء البضائع وتغطية نفقات الخدمات التي تُخصص لاستيطان اليهود القادمين الى اسرائيل. والتزمت المانيا بأن تبدأ الدفع بمبلغ ٢٠٠ مليون مارك منذ عام ١٩٥٣/٥٢، ويرتفع منذ عام ١٩٥٤ الى ٣١٠ مليون، وتعتبر البعثة الاسرائيلية في المانيا الاتحادية التي مقرها كولون Koeln والتي لا تبعد عن بون العاصمة سوى ٢٥ كم هي المعنية بشراء البضائع وتحديد الخدمات المطلوبة. وحتى تاريخ ١٩٥٣/٥/١١ ضمت البعثة الاسرائيلية في المانيا عشرين موظفاً كان من بينهم ستة أعضاء يحملون لقب دكتوراة وتشكل طاقم السكرتارية من سبع موظفات. وفي حزيران ١٩٥٣ اضيف عدد آخر الى طاقم البعثة وصل الى ١٢ شخصاً منهم اثنان يحملان لقب دكتوراه وخمس عاملات في السكرتارية، وكان يرأس البعثة الدكتور فيلكس شنار Dr. Elieser Felix Shinnar [١٣]، وهذا يدلل على كثرة المهام واهميتها وتنوع مجالاتها.

وفي عملية الشراء والتصدير يجب استثناء اسرائيل من كافة الشروط التي تُطبق على باقي الدول ويجب على المانيا ان توفر كل التسهيلات لها. والتزمت المانيا ان تُغطي ثلثي احتياجات اسرائيل النفطية من النفط المستورد[١٤].

وهكذا عبدت الحكومة الالمانية طريق صعودها الاقتصادي والسياسي على اساس المصالحة الألمانية – اليهودية وعلى حساب الشعب الفلسطيني الذي اصبح ضحية الضحية، وكانت وزارة الخارجية تعلم مسبقاً عن أهداف اسرائيل وبالذات ما ورد حول وضع المسيحيين في اسرائيل في السيطرة وامتلاك كل املاك واراضي الجمعيات الدينية الاجنبية ودون ان تتأثر سمعة دولة اسرائيل في العالم بوصفها بالتعصب "... Das Ziel der Juden ist, alle Christen langsam aus dem Heiligen Lande hinauszuekeln. ...." هدف اليهود الى تكريه كل المسيحيين من الارض المقدسة بالتدريج"[١٥].

المنطلقات السياسية الالمانية تجاه العراق

بدأت حكومة المانيا الاتحادية نشاطها الدبلوماسي في البلاد العربية منذ عام ١٩٥١ عندما تحركت لاقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة المصرية وجمهورية لبنان والجمهورية العربية السورية والمملكة العراقية، والجزائر رغم احتلال فرنسا لها. وبعد توقيع المصالحة الالمانية – الاسرائيلية تبادلت وزارة الخارجية الالمانية التمثيل الدبلوماسي على مستوى مفوضية مع الجمهورية العربية السورية وذلك في ١٩٥٢/١٠/١٤، ومع الجمهورية المصرية تم تبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء في ١٩٥٢/١٠/١٦، وهكذا اصبح لالمانيا الاتحادية اول سفارة مع اكبر واقوى بلد عربي. وكان المستشار الالماني يتوقع ان تلعب علاقات بلاده المتطورة مع مصر دوراً مهماً في كسب دول اخرى لبناء علاقات دبلوماسية معها.

ومما تقدم يمكن تحديد المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية الألمانية تجاه البلاد العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص كما يلي:

١- التزام السياسة الألمانية بالاطار المحدد لها من قبل الولايات المتحدة الامريكية الذي تأطر من خلال تبلور وتطور الصراع الشرقي – الغربي وانعكاسه على المسألة الالمانية، والحاجة الالمانية الضرورية للحماية العسكرية التي توفرها السياسة الامريكية على رأس المعسكر الغربي وحلف شمال الاطلسي، ولذلك اصبح لزاماً على السياسة الالمانية ان تدرك قبل أن تبني أي نوع من العلاقات مع الدول العربية مدى

(١٢) J. Deligdisch, op. cit, S. 30.

(١٣) PAAA, 700-01/35II. Abteilung 2, Band 2321 Israel-Mission.

(١٤) نص الاتفاق في الوثائق الألمانية DOK, Bd. 7. Teill. 1951-1952, 5. 466-471. نص الاتفاق الألماني – الإسرائيلي مع ملحقين في: Archiv der Gegenwart 1952, S. 3644 (AFG).

(١٥) PAAA, ABT, 2. Band 252. 210-01-35.

فاعلية ذلك على الهدف الأساسي القائم على تحجيم مد نفوذ الاتحاد السوفياتي والفكر الشيوعي على بلدان العالم، وحتى وفاة ستالين عام ١٩٥٣ لم يكن هناك في ديار العرب أي موطئ قدم للسياسة السوفياتية او المعسكر الاشتراكي، وعلى العكس من ذلك كانت تربط الاتحاد السوفياتي علاقات متطورة مع دولة الكيان الصهيوني في فلسطين لانه نظر اليها على اساس انها هي "الدولة التقدمية والديمقراطية في مستنقع امبريالي" بحكم ان البلاد العربية مستعمرات لدول اوروبا او مرتبطة معها بمعاهدات استعمارية.

٢- ضمن سياسة توزيع الادوار رأت السياسة الغربية ضرورة دعم الكيان الصهيوني والمحافظة على اسرائيل قوية ومعاملتها بشكل مميز رغم ما هو قائم من علاقات مع الاتحاد السوفياتي، وطلبت الولايات المتحدة الامريكية من المانيا الاتحادية أن تقوم بهذا الدور وواجهت الحكومة الالمانية ضغوطات أمريكية مباشرة انعكست في ديباجة الاتفاق الألماني - الاسرائيلي المذكور سابقاً[١٦].

٣- وفي مرحلة الخمسينات من هذا القرن ربطت السياسة الألمانية تحركها ونشاطاتها من أجل الأهداف الوطنية المتمثلة في الأمن والحماية من جانب ومن اجل تحقيق الوحدة الألمانية مع أهداف اكبر واشمل ارتبطت باهداف التكامل الأوروبي، وعلى هذا الأساس رأت القيادة الألمانية انه لا يمكن ان تستعيد سيادتها ووحدتها واستقلالها الا ضمن الدائرة الاوروبية الغربية الموحدة وفي ظل الزعامة الامريكية.

٤- اعتبرت السياسة الألمانية ان الصراع العربي - الصهيوني لا يمكن أي يشكل حاجزاً في بناء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع الدول العربية، خصوصاً ان كل الدول العربية انذاك كانت تسير في فلك اوروبا الغربية او الولايات المتحدة الامريكية. ولكن السياسة الالمانية حافظت على القاعدة الاساسية القائمة على ان العلاقات الالمانية - العربية يجب النظر اليها دائماً من خلال مراعاة المصالح الاسرائيلية الراهنة والاستراتيجية. وبناء عليه فانها لم تتعامل منذ البدء مع قضايا الصراع العربي - الصهيوني وتطوراته بشكل موضوعي او مستقل، وانما التزمت الجانب الاسرائيلي دون ان تقدم على تبادل الاعتراف الدبلوماسي باسرائيل من مواقف تكتيكية تجاه العرب واستراتيجية من جهة التطلع الى تطوير المانيا الديمقراطية والحيلولة دون ان تتوجه الدول العربية الى الاعتراف الدبلوماسي بها، وهذا كان بحد ذاته هدفاً استراتيجياً بالنسبة للسياسة الالمانية.

٥- انطلقت السياسة الخارجية الالمانية تجاه الدول العربية من قاعدة التركيز على الدول العربية القوية وذات التأثير داخل المحيط العربي، وعلى هذا الاساس ركزت جُلّ اهتمامها على المملكة المصرية وزاد اهتمامها بعد الثورة المصرية عام ١٩٥٢ من جانب، ومن جانب آخر اولت العلاقات مع المملكة العراقية دوراً مميزاً بناء على المصالح التقليدية بين البلدين واهمية العراق الاقتصادية كبلد مصدّر للنفط وتعداد سكانه ومقدرة سوقه الاستهلاكية للمنتوجات الالمانية بناء على تجارب سابقة، خاصة في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية وما تتحلى به المنتوجات الالمانية من شهرة فائقة في الاسواق العربية.

وفي عام ١٩٥٢ على سبيل المثال بلغت صادرات المانيا الاتحادية الى البلاد العربية ما قيمته ٣ مليار مارك[١٧]، وعلى هذا الاساس فقد كانت سياسة المانيا الخارجية تتحدد بناء على اهمية البلد العربي في ضوء الوضع السياسي المحلي والاقليمي وبالذات موقف البلد العربي تجاه الكيان الصهيوني في فلسطين الى جانب أهميته الاقتصادية ودرجة التبادل التجاري معه.

وفي مضمار علاقات المانيا مع العرب كان لزاماً على السياسة الالمانية الخارجية مراعاة مشاعر الدول الغربية ومصالحها مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، بحيث لا تقدم على اية خطوة قد تؤثر سلباً على تلك المصالح.

---

(١٦) انظر مناقشات وقرارات البند ستاق في جلسته يوم ١٩٥٣/١/١٨
Verhandlungen des Deutschen Bundestages, I. Wahlperiode 18.1. 1953, S. 1953, S. 12273; Archiv der Gegenwart 1952, S. 3644.

(١٧) Handelsblatt 10.10.1952.

أصبحت المانيا منذ عام ١٩٥٢ في وضع اقتصادي ايجابي بحيث سجل الناتج القومي لاول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فائضاً في ميزان التجارة الخارجية، حيث وصل إلى ٧٠٦ مليون مارك وارتفع في العام التالي ليسجل ٥١٦ر٢ مليار مارك وفي عام ١٩٥٨ ارتفع الى ٨٦٥ر٥ مليار مارك[١٨] ، وبدأ يُسجل ارتفاعاً ملحوظاً كل سنة، وسبب هذا التطور الايجابي في الحقل الاقتصادي قوة مضافة الى الدولة الألمانية، تلك القوة التي انعكست على ادوات السياسة الخارجية وسهلت مهامها، واصبح بامكان الحكومة استخدام هذه القوة الاقتصادية كوسيلة نافعة ومؤثرة وداعمة لوسائل السياسة الخارجية الاخرى مثل الدبلوماسية والاعلام والدعاية، وسهل لها ان تلعب دوراً ايجابياً في دعم المنظمات الدولية مالياً مما اكسبها شهرة ووفر لها احترام الدول والقوى السياسية الدولية.

أسس السياسة الخارجية العراقية

اما في الجانب العراقي فلا بد من استعراض العوامل الموضوعية المؤثرة في السياسة العراقية الخارجية وبالذات تجاه المانيا الاتحادية. فاذا سلمنا بمقولة ان تحديد اهداف السياسة العراقية الخارجية ينطلق من المصلحة الوطنية للدولة، وأن المصلحة الوطنية تنبثق عن محصلة تفاعل عدة عوامل موضوعية داخلية وخارجية مثل الموقع الجغرافي والناتج القومي الاقتصادي وقوة المجتمع ونظام الحكم والقوة العسكرية والتراث الحضاري، فإننا نرى ان الموقع الجغرافي العراقي بالنسبة للوطن العربي يلعب دوراً حيوياً إذ يشكل البوابة الشرقية البرية مع دولة اسلامية كبيرة وقوية وغنية ونفطية وبتعداد سكاني كبير هي ايران، وكذلك يرتبط مع تركيا بحدود برية تشكل مع الحدود السورية حدود الوطن العربية الشمالية. أما التضاريس الجغرافية العراقية الممتدة مع الأقطار العربية الأخرى فهي تضاريس لا تشكل حواجز جغرافية طبيعية سواء أكان ذلك مع سوريا أو الأردن أو السعودية أو الكويت، اضافة الى ذلك يشكل الموقع الجغرافي جسراً برياً يربط أوروبا من خلال تركيا بالخليج العربي والهند، أما المصادر الطبيعية المائية فإنها متوافرة بكثرة بسبب تعدد أنهار العراق. ومن ناحية استراتيجية يلعب موقع العراق الجغرافي، بما فيه من نفط ومواد أخرى دوراً له أهميته الاستراتيجية بالنسبة للاستراتيجيات الاجنبية، خاصة اذا عرفنا ان الحدود العراقية الشمالية لا تبعد كثيراً عن جنوب الاتحاد السوفياتي.

أما في الجانب السكاني فان عدد سكان العراق لم يزد عن خمسة ملايين نسمة في مطلع الخمسينات، وهذا الرقم يعني ان قدرة العراق على تجنيد الطاقات البشرية ضعيفة قياساً بايران او تركيا، ولكنها كانت عالية قياساً بالدول العربية المجاورة للعراق او في آسيا العربية.

وفي الجانب الاقتصادي لا تلعب قوة الانتاج النفطي فقط الأهمية الفريدة الوحيدة ولكن العراق يتميز بامتلاك الطاقات البشرية الفنية المدربة والمؤهلة علمياً وتقنياً في إدارة الانتاج والتسويق والتصدير. أما في القطاع الزراعي فإنه قادر على استغلال المساحات الصالحة للزراعة وتنظيم الزراعة والانتاج لما يخدم الحاجات المحلية والسوق التصديرية واستخدام التكنولوجيا الحديثة فيها. ويختلف العراق عن الدول النفطية العربية الاسيوية فهو متعدد مصادر الانتاج الاقتصادي بينما نجد أن الدول العربية الأخرى كالسعودية ودول الخليج العربي تعتمد كلياً على النفط والطاقات البشرية المستوردة، ويزيد هذا من تبعيتها للسوق الاستهلاكية وخلق احادية موارد البلد. وهذه القوة الاقتصادية إذا احسن استغلالها فانها تُسهل مهمة الحكومة في رسم مسياستها الخارجية وتقلل من احتمالية التبعية للدول الأجنبية.

وحسب تقدير الحكومة العراقية لواردادتها من النفط فقد كانت لعام ١٩٥٢ بمبلغ ٣١ مليون دينار، وفي عام ١٩٥٣ بمبلغ ٤٨ مليون دينار، وفي عام ١٩٥٤ بمبلغ ٥٣ مليون دينار، وفي عام ١٩٥٥ بمبلغ ٥٩ مليون دينار[١٩].

وقررت الحكومة أن ترصد ما نسبته ٧٠٪ من واردات النفط للإنشاء والاعمار مثل السدود والمدارس والمياه والمستشفيات[٢٠].

---

[١٨] الكتاب الإحصائي السنوي الألماني لعام ١٩٥٦ ص ٢٥٧ وعام ١٩٦٢، ص ٣٠٧.
Statistiches Jahrbuch Fuer die Bundesrepublik Deutschland, Statistiches Bundesamt, Wiesbaden.

[١٩] عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣ – ١٩٥٨، ص ٢٦٣.

[٢٠] (PAAA) Abteilung 3-Band 1..210-02/31.

الجدول رقم (١)
الإنتاج القومي الاقتصادي للفترة من عام ١٩٥٣ حتى ١٩٥٨

السنة	القطاع الزراعي مليون دينار	٪	القطاع الصناعي مليون دينار	٪	القطاع النفطي مليون دينار	٪	قطاع الخدمات مليون دينار	٪	الدخل القومي مليون دينار
١٩٥٣	٨٥ر٢٢	٢٩ر٣	١٣ر٣٥	٤ر٦	٨٤ر٩٠	٢٩ر٢	١٠٦ر٢٩	٣٦ر٩	٢٩٠ر٧٦
١٩٥٤	١٠٦ر٤٣	٢٩ر٨	٢٤ر٠٥	٦ر٧	١٠٢ر٧٩	٢٨ر٨	١٢٣ر٥٤	٣٤ر٧	٣٥٦ر٨١
١٩٥٥	٧٤ر٦٦	٢٢ر٦	٢٩ر٤٣	٨ر٩	١٠٢ر٧٩	٣١ر١	١٢٣ر٨٢	٣٧ر٤	٣٣٠ر٦١
١٩٥٦	٩٨ر٧١	٢٦ر٥	٣٥ر٩٢	٩ر٧	٩٦ر١٤	٢٦ر٠	١٣٩ر٥٤	٣٧ر٨	٣٧٠ر٣١
١٩٥٧	١٢١ر٩٣	٣١ر٦	٣٩ر٨٥	١٠ر٣	٧٢ر٨٤	١٨ر٩	١٥٠ر٨٧	٣٩ر٢	٣٨٥ر٤٩
١٩٥٨	٩٩ر٦٣	٢٤ر٨	٤٢ر٠٠	١٠ر٤	١٠٤ر١١	٢٥ر٩	١٥٦ر٠٢	٣٨ر٩	٤٠١ر٧٦

المصدر: هوشيار معروف: الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال (رسالة ماجستير)، بغداد: منشورات وزارة الاعلام ١٩٧٧ ص ١٣٩ عند: فكرت نامق عبد الفتاح: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣ – ١٩٥٨. بغداد، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد ١٩٨١. ص ١١٦.

وارتبطت سياسة العراق الخارجية مع بريطانيا إلى درجة التبعية من خلال الارتباط بمعاهدة عام ١٩٣٠ والتي استمرت حتى عام ١٩٥٧. وقد زادت درجة الهيمنة البريطانية على العراق بعد احداث ١٩٤١ التي أدت إلى ربط العراق في فلك المعسكر الغربي مما سهل بناء علاقات مع المانيا الاتحادية التي تدور في الفلك ذاته.

أما فيما يتعلق بنظام الحكم العراقي فقد كان خلال فترة البحث نظاماً ملكياً دستورياً نيابياً وراثياً وكان يسمح بتعددية الأحزاب. ومنذ ايار عام ١٩٥٣ تولى الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية ولكنه بقي يخضع لتأثير الامير عبد الاله[٢١] ، وكان من اهم الاحزاب الموالية للسلطة والبريطانيين حزب الاتحاد الدستوري بزعامة السياسي العراقي نوري السعيد، وحزب الامة الاشتراكي بزعامة صالح جبر، ووجدت أحزاب سياسية أخرى، كانت معارضة للسلطة وغير مقبولة وانطبع نظام الحكم في العراق بالاستقرار الداخلي وقد نجح النظام في تأطير العلاقات مع الجيران الكبار تركيا وايران من خلال سياسة التحالف الاستراتيجي التي اتبعها النظام العراقي آنذاك.

[٢١] الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ط٦، بيروت، ١٩٨٢، ج٨، ص ٢٦٨.

العلاقات السياسية

بعد ان انهت الحكومة العراقية حالة الحرب مع المانيا بتاريخ ١٩٥١/٤/١ باشرت الحكومة الالمانية بعقد اتفاق تجاري مع العراق في ١٩٥١/١٠/٧ في لندن. ولقد رأت وزارة الخارجية الالمانية منذ عام ١٩٥١ توسيع شبكة علاقاتها الدبلوماسية، وبناء على هذه التطلعات استفسرت الخارجية الالمانية بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٥ – من خلال المفوضية الالمانية في باريس التي طرحت السؤال على الممثلية العراقية في باريس – عن رغبة المملكة العراقية باقامة علاقات دبلوماسية مع المانيا الاتحادية[٢٢]، وكان هذا الاستفسار موقعاً من شفارتسمان Schwarzmann، وجاء الرد بأن الدبلوماسي العراقي عطا أمين رئيس المفوضية العراقية في باريس سوف يبلغ الخارجية العراقية بهذه الرغبة الالمانية، وأشار ممثل البعثة الالمانية في باريس فن فالتر Von Walther في جوابه الى وكيل وزارة الخارجية الالمانية فالتر هالشتاين Walter

[٢٢] تقرير المفوضية الألمانية في باريس ١٩٥٢/٦/١٨. (PAAA) 107, No. 938, 210-02.

Hallstein إلى أن الدبلوماسي العراقي اثار موضوع اتفاق اسرائيل وأكد على ضرورة دفع تعويضات مما حصلت عليه اسرائيل من الالمان الى اللاجئين العرب الذين شردتهم اسرائيل الى الاردن وسوريا ولبنان والعراق[٢٣].

ولكن العلاقات الالمانية مع الاقطار العربية لم تتأثر سلباً كما وعدت وهددت الاذاعات والجرائد الرسمية العربية، واكتفت الجامعة العربية بارسال بعثة عربية من مندوبين عن مصر وسوريا والعراق، وعادت البعثة الثلاثية كما ذهبت واستمرت المانيا بتنفيذ بنود الاتفاق مع اسرائيل والتزمت المانيا بدفع ثلاثة مليارات من الدولارات خلال مدة ١٢ عاماً، واستمرت الشركات الالمانية والبضائع الالمانية تغزو اسواق العراق ومصر وسوريا وغيرها[٢٤] . وكانت العلاقات الدبلوماسية على مستوى قنصلية بين المملكة المصرية والمانيا الاتحادية منذ عام ١٩٥١ ولذلك اخذت القنصلية المصرية في بون ومنذ ١٩٥١/٢/٢٦ ترعى المصالح العراقية في بون.

كانت بعض الشركات الالمانية مثل شركة باير للدهانات Farbenfabrik Bayer تحث وزارة الخارجية على ضرورة الاسراع في اقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العراقية حتى تسهل عليها مهمة السفر والاطلاع على السوق العراقي الذي اصبح من وجهة نظر رجال الاقتصاد مؤهلاً لاستيعاب قسط من الانتاج الصناعي الالماني. ومن الشركات الالمانية التي كانت متواجدة في العراق عام ١٩٥٣ هي : هولتسمان، زيمنتر، هوخ - تيف باو، وفيروشتال - Holzmann, Siemens, Hoch Tiefbau, Ferrostahl.

وفي الجانب الثقافي اظهرت بعض الاوساط الالمانية رغبتها في الحصول على امتياز التنقيب عن الاثار العراقية وخاصة القيام بحفريات الوركاء، وجاء ذلك في رسالة الاستاذ الدكتور فايكرت Weickert رئيس المعهد الالماني للاثار في برلين إلى القسم الثقافي في وزارة الخارجية الالمانية[٢٥] . وجاء رد وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢١ على لسان المفوض العراقي الذي ابلغ الممثلية الالمانية في باريس أن حكومة بلاده وافقت على اعادة التمثيل الدبلوماسي مع المانيا ولكنها لا تتمكن من فتح ممثليتها في بون خلال عام ١٩٥٢ لاسباب مالية. ويدلل هذا الرد العراقي على استخدام مصطلح اعادة العلاقات على اساس أنها كانت علاقات متطورة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية كما لاحظنا، واستخدام الدبلوماسية العراقية هذا المصطلح يدلل على ان المانيا الاتحادية هي استمرار لالمانيا، ومما تضمنه الرد العراقي انه من الممكن ان تقوم ممثلية العراق في باريس او روما بتمثيل المصالح العراقية في بون، اما ما يتعلق بالجانب الالماني فيمكن للحكومة الالمانية انشاء ممثليتها في بغداد في نفس العام ١٩٥٢ وهذا الامر يُسعد الحكومة العراقية. وفي اليوم نفسه ابرق الدبلوماسي الالماني Walther من باريس الى بون بالقرار العراقي، وفي ١٩٥٢/٨/٥ ردت الخارجية الالمانية واستجابت لهذا الطلب، وفي ١٩٥٣/٤/٢١ اتخذت الحكومة العراقية قرار تبادل التمثيل الدبلوماسي مع المانيا الاتحادية ووافق الملك فيصل الثاني[٢٦] بعد تتويجه في ١٩٥٣/٥/٢ على قبول الدكتور فيلهلم ملخرز Dr. Wilhelm Melchers كممثل لالمانيا في بلاده، وفي ١٩٥٣/٨/٢٧، وصل رئيس البعثة الدبلوماسية ملخرز Legationstrat وبرفقته المفوض مونزل Munzel وفالدوف Waldow إلى بغداد. وكان اسم البعثة "Gesandtschaft der BRD in Baghdad" واستقبله رئيس التشريفات في وزارة الخارجية خليل كنه لأن وزير الخارجية توفيق السويدي كان مسافراً للمشاركة في اجتماع الجامعة العربية[٢٧] . وقدّم ملخرز أوراق اعتماده Beglaubigungsschreiben بتاريخ ١٩٥٣/٩/١٩، وزار رئيس الوزراء العراقي آنذاك فاضل الجمالي[٢٨]، وخلال المقابلة طلب الجمالي من ملخرز ان يبلغ حكومته مطلبين هما:

---

(٢٣) رسالة الوزير المفوض ملخرز بتاريخ ١٩٥٣/٩/٥ إلى وزارة الخارجية الألمانية في بون PAAA. 708. 82.01.

(٢٤) برقية رئيس الممثلية الألمانية ملخرز في بغداد بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٦ إلى بون PAAA Abt. 3. Bd. 1. 210-02/31.

(٢٥) تقرير القسم الثقافي في وزارة الخارجية الموقع من الدكتور هيلتارد Hilgaid بتاريخ ١٩٥٣/٧/٦ تحت رقم: (PAAA, 92, 17, 708, 82.00) 53/16200/VI 460-07-31.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل عن الملك فيصل انظر قائمة المراجع.

(٢٧) برقية رئيس الجمهورية الألمانية بتاريخ ١٩٥٣/٥/٨ في Band 942 Abt. 708.010-01.

(٢٨) الذي شكل الوزارة في ١٩٥٣/٩/١٧ واستقالت في ١٩٥٤/٢/٢٧ واستمرت وزارته الثانية من ٣/٨ حتى ١٩٥٤/٤/٢٩ بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٤.

الاول: على الحكومة الالمانية ان تؤمن بالصداقة الدافئة التقليدية التي يكنها الشعب العربي بعامة والشعب العراقي بخاصة للشعب الالماني.

والثاني: على الحكومة الالمانية ان لا تقدم على اية خطوة قد تؤدي الى تقوية ودعم الاسرائيليين في القتال ضد العرب وما يمكن ان يُضعف المقاومة العربية وخاصة ما يُضعف ويخلخل المقاطعة العربية ضد اسرائيل. "والنهاية ان هتلر رمى اليهود من النافذة ليسقطوا فوق رؤوس العرب"[٢٩].

وأعرب ملخرز عن تفهم الالمان وجهة النظر العربية وطلب أن يتفهم العرب أيضاً وضع الالمان. وأشار في سياق حديثه الى أن المانيا عانت من خسران ثلثي أراضيها تقريباً وعانت ايضاً من تدفق موجات الهجرة والمجاعة حتى وصل عدد المهجّرين الى ١٢ مليوناً على حد قوله تم استيعابهم في الجزء المتبقي من المانيا ليحصلوا على العمل الذي وفّر لهم السكن والطعام. وهنا يتجاهل ملخرز الفارق الكبير جداً بين المهاجرين الالمان والمشردين العرب، وذلك لأن الالمان هم الذين افتعلوا جرائم الحربين الاولى والثانية وهم الذين اضطهدوا الشعوب الاوروبية الاخرى بلا رحمة وشردوا أهل المناطق التي احتلوها واستعبدوا اهلها واستباحوا نساءها، ولكن العرب كانوا الضحية رغم انهم وقفوا ضد الطغيان الالماني في الحربين. تأتي هذه المقارنة لتعبّر عن الطبيعة الانانية للدبلوماسية الالمانية كما مثلها المستشار ادیناور نفسه عند توقيعه الاتفاق الالماني – الاسرائيلي في ١٩٥٢/٩/١٠.

ومن الطريف ذكره ما اوردته جريدة جروسلم بوست "Jerusalem Post" الاسرائيلية في ١٩٥٣/٩/٦ تحت عنوان وزير نازي في بغداد "Nazi Minister in Baghdad". وصل فيلهلم ملخرز الى بغداد كأول وزير الماني مفوض وبرفقته مستشار المفوضية، وكان ملخرز يبلغ من العمر ٥٣ سنة، وعضواً سابقاً في الحزب النازي، وخدم كقنصل لألمانيا في حيفا عام ١٩٣٨ – ١٩٣٩، وتقلّد منصب مسؤول عن طاولة الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الألمانية.

"... Melchers, 53 is a former Nazi Party Member who served as German Consul in Haifa in 1938 - 39. He was in Charge of the Near East Desk in the German Political Department throughout the war"[٣٠].

وبالمقابل وصل اول مفوض عراقي سيف الله خاندان[٣١] وبرفقته زوجته النمساوية الى بون بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢ وقابل رئيس الجمهورية الالمانية في ١٩٥٣/١٠/٥ الاستاذ الدكتور ثيودور هويس Prof. Dr. Theodor Heuss وكان من الحزب الديمقراطي الحر. والتحق الدبلوماسي كمال جواد في ١٩٥٣/١٠/١٣ كملحق بالمفوضية، وقدّم اوراق اعتماده الى رئيس الجمهورية في ١٩٥٣/١٠/١٣.

كانت مهام الدبلوماسية الالمانية في بغداد التمهيد لعلاقات ودية مع العراق الذي كان مرتبطاً بعلاقات تقليدية مع الغرب وبالاخص مع بريطانيا، كما أن الدكتور ملخرز أولى تخوف العراقيين من الاتفاق الألماني – الاسرائيلي بعض الاهتمام وحاول طمأنة العراقيين على أن ظروف المانيا الاتحادية فرضت عليها هذا النمط من العلاقات مع اسرائيل، ولا يوجد للحكومة الألمانية مخرج أو بديل آخر، وعلى العرب أن يتفهموا ظروف السياسة الألمانية تلك. وفي الوقت نفسه كان على الدبلوماسية الألمانية الاستمرار في اقناع الدبلوماسية العراقية بالابتعاد عن الاعتراف بألمانيا الديمقراطية أو بناء أي نوع من العلاقات الاقتصادية أو الثقافية معها وعلى أي مستوى بهدف محاصرة ألمانيا الديمقراطية على الصعيد الدولي.

أما في المجال الاقتصادي فقد كانت الدبلوماسية الالمانية تسعى قدر المستطاع للحصول على نسبة من طاقة السوق العراقي الاستهلاكية والانشائية او الصناعية على مبدأ التنافس الحر مع الدول الاوروبية الغربية الاخرى. وفي هذا الجانب اولت الدبلوماسية الالمانية عناية خاصة لعدم التطرق الى موضوع تصدير السلاح الى العراق مهما كانت درجة الاغراءات في العروض ومهما كانت الطلبات حتى لو تعلق الامر بالسلاح الفردي، ومرد ذلك ان هذا

---

[٢٩] برقية رئيس المفوضية الألمانية ملخرز في بغداد بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٦ إلى بون PAAA, Abt. 3. Bd. 1. 210-02/31.

[٣٠] مقالة الجريدة الإسرائيلية Jerusalem Post PAAA, 210-02/31.

[٣١] لمزيد من التفصيل عن سيف الله خاندان، انظر قائمة المراجع. PAAA, Abt, 3, 210-03, Bonn 26.6.

الموضوع حساس بالنسبة للبريطانيين اصحاب الامتياز الاول والاخير، ومن جهة اخرى فان الاسرائيليين لن يسكتوا على هذا الامر بل سيخلقوا للسياسة الالمانية مصاعب دولية جمة لا سيما ان السياسة الالمانية رضخت للابتزاز الصهيوني منذ الاتفاق الالماني - الاسرائيلي.

أما فيما يتعلق بالرعايا الالمان فقد اشار تقرير المفوض الالماني ملخرز من بغداد المؤرخ في ١٩٥٤/١/٢٥ الى ان عدد الالمان المتواجدين في العراق بلغ ١١٠ أشخاص وكان يتبعه ١٠ اشخاص في عمان و٣٠ شخصاً حول القدس بحكم ان المفوضية كانت مسؤولة أيضاً عن مصالح المانيا في المملكة الأردنية آنذاك[٣٢] .

درست وزارة الخارجية الالمانية الاوضاع العراقية بعناية من كل الجوانب الجغرافية والاقتصادية والتجارة الخارجية وقدرات العراق النفطية ومشاريع العراق للبنية التحتية والبشرية. كان عدد السكان آنذاك حوالي ٥ ملايين نسمة منهم مليونان يسكنون في المدن و٣ ملايين في الريف والبادية، وكان متوسط دخل الفرد لا يزيد عن (٣٠٠) مارك، أي ما يعادل انذاك ٢٥ ديناراً عراقياً، وكان الدينار العراقي يعادل الباوند الاسترليني ويعادل ٧ر١٢ مارك، اما نسبة الامية بين صفوف الشعب العراقي فقد وصلت الى ٩٠٪[٣٣].

أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد احتكرت بريطانيا بين ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من تجارة العراق الخارجية، "وكانت مؤسسات حكومية كثيرة ونصف حكومية تعمل بنصائح المشرفين البريطانيين Nach Den Ratschlaegen britischer Advisers" إلا أنه تم توقيع اتفاقية تجارية بين المانيا الاتحادية والحكومة العراقية في ١٩٥١/١٠/٧، وعُمل بهذا الاتفاق قبل ان تصادق عليه المانيا الاتحادية، اما الجانب العراقي فقد صادق عليه في عام ١٩٥٢. ولما كان العراق عضواً في منظومة الاسترليني فكانت المعاملات التجارية بين البلدين تتم عبر البنوك الانكليزية. وعند بداية العلاقات لم يزد استيراد المانيا الاتحادية من العراق عن ٢ر١٪ من مجموع استيراد المانيا الاتحادية بينما كانت صادرات المانيا الى العراق لا تتعدى ٢ر٠٪ من مجموع الصادرات وعلى هذا الأساس يمكننا القول: ان العراق لم يكن شريكاً اقتصاديا مهماً ولكن العراق كان يصدر الى المانيا الاتحادية نسبة ٣٠٪ من مجموع استيرادها النفطي، ولهذا تكتسب العلاقة الالمانية - العراقية اهمية خاصة[٣٤].

ففي عام ١٩٥٢ صدّرت المانيا الى العراق ما قيمته ٢٠ مليون مارك واستوردت ما قيمته ١٧٠ مليون مارك. وبهذا سجل الميزان التجاري بين الطرفين فرقاً قدره ١٥٠ مليون مارك لصالح العراق كان نصيب صادرات النفط منها ١٤٥ مليوناً[٣٥].

ومن أهم المواد التي صدرها العراق عام ١٩٥٢ عدا النفط، الشعير بمبلغ ١١ مليون مارك والتمور بمبلغ ٢ر٢٥ مليون مارك والقطن بمبلغ ١ر٢ مليون مارك. واشتملت الصادرات الالمانية الى العراق بالدرجة الأولى على الالات والسيارات والادوات الكهربائية والقضبان الحديدية والصفائح. وأظهرت الحكومة العراقية اهتماماً ملحوظاً بزيادة استيراد المانيا الاتحادية للمواد الزراعية التي تركت فائضاً هائلاً في عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٣ مثل الشعير والتمر. وفي ١٩٥٣/١١/٢٢ أستدعى وزير النفط العراقي الملحق الاقتصادي في المفوضية الالمانية في بغداد لمدة ساعتين، وعرض عليه الرغبة الشديدة في ان تزيد المانيا استيرادها خاصة أن مادة الشعير وصل فائض الانتاج منها بين ٤٠٠ر٠٠٠ - ٥٠٠ر٠٠٠ طن. واذا لم يُصدر هذا الفائض فانه سوف يخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية للحكومة العراقية[٣٦] .

أما في قطاع النفط فقد احتكرت شركة نفط العراق عبر فروعها الصغرى السيطرة على نفط العراق، وزادت اهمية النفط العراقي بعد احداث ايران عام ١٩٥١ ومحاولة مصدّق تأميم النفط الايراني، فأضطرت الشركة الى توقيع امتياز مع الحكومة العراقية في ١٩٥١/٨/١٣ حدد للحكومة العراقية نسبة ٥٠٪ من عائدات النفط اضافة الى ٥ر١٢٪ من الناتج

(٣٢) PAAA, Abt. 3.316; Band 1536, 420-01.

(٣٣) PAAA, 92. 17 Abt. 708; Band 2. Referat 316.81-00/1.83-00.

(٣٤) نفس المصدر.

(٣٥) نفس المصدر.

(٣٦) رسالة من القسم الاقتصادي موقعة باسم فن فاكانو V. Vacano في بغداد إلى وزارة الخارجية الألمانية في بون .PAAA 92, 17, 708, 82-00.

النفطي الخام. ومن المهم في هذا السياق القاء نظرة على الناتج النفطي العراقي لبضع سنوات متتالية:

١٩٤٨	٣ر٣ مليون طن.
١٩٤٩	٤ مليون طن.
١٩٥٠	٦ر٣ مليون طن.
١٩٥١	٧ر٨ مليون طن.
١٩٥٢	١٨ مليون طن.
١٩٥٣	٣٠ مليون طن طبقاً للمخطط المرسوم للانتاج[٣٧] .

وحسب تقديرات الجهات الالمانية المعنية فان الحكومة العراقية طرحت برنامجاً للتنمية بالتعاون مع البنك الدولي اشتمل على الري وتنظيم الانهار وبناء السدود ومحطات توليد الكهرباء والطرق والسكك الحديدية والمطارات، وعلاوة على ذلك انشئت الصناعات الوطنية مثل النسيج والكيماويات وصناعة الصباغة. وكان هذا البرنامج يتطلب مبلغ مليار مارك، وحسب التقديرات قدرت عائدات العراق النفطية عام ١٩٥٣ بحوالي ٧٠٠ مليون مارك ونسبة برنامج التنمية ٧٠٪ من المبلغ، أي ما يعادل ٥٠٠ مليون مارك[٣٨]، وشكل هذا البرنامج مصدر جذب للالمان للحصول على حصة استثمارية مهمة. وتجدر الاشارة الى أن مجموعة العمل فيليب هولتسمان - ك. هـ. يوخو Philip Holzmann - C.H. Jucho حصلت على امتياز بناء جسر الكوفة على نهر الفرات وبدأت العمل به بطول ٢٤٥م، وبلغت قيمة العرض ٤ر٣ مليون مارك، أما شركة اد. زوبلين Ed. Zueblin A.G. من شتوتغارت فقد حصلت رغم المنافسة البريطانية الشديدة على عرض للبناء بمبلغ ٦٠ مليون مارك، وقد اشتمل ذلك على نقل سكة حديد بغداد، وحصلت في مجال الزراعة على انشاء بحيرة صناعية وتنظيم الانهار والري. ولا بد من التنويه بأن هذه العروض المغرية قد رست على الشركات الالمانية في ظروف صعبة حين كانت علاقات الجامعة العربية مع المانيا تمر بأسوأ مراحل التشنج والتصعيد. وفي هذه المرحلة كانت وزارة الاقتصاد الالمانية تطمح لشراء النفط العراقي من حصة الحكومة العراقية مباشرة وليس من شركة نفط العراق IPC.

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن المانيا الاتحادية قد احتلت المرتبة السادسة من بين الدول المستوردة من العراق بينما احتلت المرتبة الرابعة من بين الدول المصدرة الى العراق بعد بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية واليابان.

ومع نهاية عام ١٩٥٣ دعا الوزير المفوض ملخرز أفراد الجالية الالمانية في العراق لحضور احتفال المفوضية بمناسبة أعياد الميلاد، وارادها مناسبة لاتاحة الفرصة للالمان كي يتعرفوا على بعضهم بعضاً، بالاضافة الى توثيق صلات الرعايا الألمان مع المفوضية واشعارهم باهتمامها بهم. ويشير التقرير الذي رفعه ملخرز الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٨ بنجاح الحفل، ويذكر على سبيل الدقة والامانة أن الحضور بلغوا ١٢٠ شخصاً المانياً وانهم استهلكوا ٢٧٠ زجاجة بيرة و٦٠٠ ساندويشة[٣٩].

وفي بداية عام ١٩٥٤ كانت الحكومة العراقية قد دخلت في ازمة مالية نتيجة توقف ضخ النفط عبر خط النفط المار في فلسطين الى حيفا، وكان العراق يحصل على نسبة ٥٠٪ من ايرادات شركة نفط العراق، وقدرت خسارة العراق حتى ١٩٥٤/٢/١٠ بحوالي ٨٠ - ٨٤ مليون دينار عراقي منذ حرب ١٩٤٨ [٤٠]. وعلى الرغم من ذلك فقد طلبت الحكومة العراقية رسمياً على لسان المدير العام لادارة مدينة بغداد ووكيل وزارة الداخلية بنفس الوقت عبد الرزاق شيكارة من المفوضية الالمانية في بغداد تعيين مهندسين وفنيين المان للعمل في الدوائر الحكومية وعلى نفس غرار عقود المهندسين الانكليز. وعرضت المفوضية الرغبة العراقية على وزارة الخارجية في بون التي قامت بعرضها على وزارة العمل، وتراوح الراتب الشهري بين ٢٠٠ - ٣٠٠ دينار عراقي أي ما يعادل ٢٤٠٠ - ٣٦٠٠ مارك الماني غربي، وأيد الوزير المفوض الالماني ملخرز الطلب العراقي لاسباب سياسية -

---

(٣٧) PAAA, 92. 17, Band 2, Referat 316. 81-00/1, 83-00.

(٣٨) نفس المصدر، الحسيني، ج٨، ص ٢٦٩.

(٣٩) تقرير ملخرز إلى وزارة الخارجية في بون بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٨ PAAA, 92.17.708, 82-00.

(٤٠) تقرير ملخرز بتاريخ ١٩٥٤/٢/١٠ إلى وزارة الخارجية حول مفاوضات صالح جبر عضو مجلس الأعيان العراقي ونوري السعيد في بيروت من أجل تحويل خط النفط إلى لبنان PAAA, 92.17.708, 82-00.

الجدول رقم (٢)

موقع ألمانيا الاتحادية بالنسبة للتبادل التجاري مع العراق مقارنة ببعض الدول الأخرى في عام ١٩٥٣ عند بداية العلاقات الدبلوماسية

الصادرات العراقية بدون النفط	المبلغ بالمليون دينار	الدرجة	الاستيراد العراقي بالمليون دينار	الدرجة
بريطانيا	٦	١	٢٦ر٣	١
الولايات المتحدة الامريكية	٠ر٧٥٠	٥	١٠ر٥	٢
المانيا الاتحادية	٠ر٢٣٥	٦	٣ر٧٣٥	٤
ايطاليا	٠ر٨٧٥	٤	٢ر٩٦٠	٥
فرنسا	٠ر١٣٥	٧	٢ر٠٥٠	٧
اليابان	٠ر٠٣٥	٩	٤ر٤	٣
الاتحاد السوفياتي	٠ر٠٤١	٨	٠ر٠٣٤	٩
الهند	١ر٥٣٧	٢	٢ر٣٢١	٦
مصر	١ر٥٠١	٣	١ر٦٠٥	٨

المصـــــــدر تقـــرير وزارة الخارجيـــة الالمـــانية القسم الاقتصادي

AAA. 708. 92. 17. VW 110 -83-463/58 vom 10.9.1958.

اقتصادية وللدور الذي سوف يلعبه المهندسون الالمان في تقديم استشاراتهم للجهات الحكومية العراقية وللفائدة التي تعود على الاقتصاد الالماني من خلال فتح فرص جديدة داخل العراق[٤١]، في مجالات متعددة مثل الكهرباء والماء والشوارع والمجاري والماكينات. ويدلل هذا العرض العراقي على سمعة المهندسين الألمان من جانب ومحاولة ايجاد البديل للمهندسين الانكليز بهدف تخفيف التبعية لهم من جانب آخر.

لقد انشغلت السياسة العراقية الخارجية منذ عام ١٩٥٤ بتحقيق تحالف عسكري وسياسي وثيق مع احدى الدول الغربية الكبرى. وبما أن التحالف التركي – الباكستاني قد أعلن عنه منذ بداية عام ١٩٥٤ فإن سياسة رئيس الوزراء العراقي الجديد نوري السعيد الذي ترأس الحكومة منذ ١٩٥٤/٨/٣ اندفعت نحو تحقيق فكرة ربط العراق بحلف قوي، بهدف انهاء المعاهدة العراقية – البريطانية المعقودة عام ١٩٣٠، وجعل تعاون العراق مع الدول الأخرى منطبقاً مع أحكام المادة ٥١ من ميثاق هيئة الأمم، تلك المادة التي تنظم بموجبها علاقات الدول ذات السيادة الكاملة من أجل حفظ السلام العالمي. وكان من سياسة حكومة السعيد أيضاً الحرص على تعزيز العلاقات الأخوية مع البلاد العربية وإزالة حالة التوتر القائمة منذ تأسيس الجامعة العربية. والنقطة المهمة على جدول أعمال الوزارة السعيدية هي العمل على توثيق العلاقات مع الدول المجاورة وتعزيز التعاون بينها وبين الدول العربية من أجل دفع الخطر الصهيوني[٤٢]، فتوجهت السياسة العراقية نحو الباكستان وتركيا. وكانت دوافع نوري السعيد تكمن في تخوفه من سياسة الاتحاد السوفياتي، فعند وقوع أي هجوم سوفياتي على العراق لا بد من الاعتماد على قوة غربية تكون قادرة على صد العدوان واسناد العراق. إضافة الى ذلك رأى نوري السعيد أنه من خلال دخول العراق في عضوية حلف عسكري غربي سوف يُلغي ضرورة استمرار المعاهدة العراقية – البريطانية المعقودة عام ١٩٣٠، وسوف يحقق من خلال هذا السلوك السياسي اظهار سياسته الوطنية مع استمرار العلاقات مع بريطانيا والغرب.

وفي مجال الدفاع فقد رأى نوري السعيد أن عراقيل الغرب أمام تسليح الجيوش العربية معقدة وعديدة جداً ولذلك اعتقد أنه من خلال ربط العراق كحليف مع مخططات الغرب ضد الاتحاد السوفياتي فإن ذلك سوف يضطرهم لتسليح الجيش العراقي بأحدث الاسلحة بتكاليف معقولة تراعي الظروف الاقتصادية العراقية[٤٣]. وقد تم التوقيع على ميثاق بغداد "الاتفاق العراقي – التركي" في ٢٤ شباط ١٩٥٥ من قبل تركيا والعراق وعرف ذلك بميثاق بغداد وصادق عليه مجلس النواب في ١٩٥٥/٢/٢٦.

وكانت المفوضية الالمانية تراقب تطورات الأحداث السياسية العراقية الخارجية وردود الفعل عليها داخلياً، وهذا ما عكسته تقارير المفوضية المتتالية منذ نهاية عام ١٩٥٣، وقيّمت نقمة الأحزاب السياسية على سياسة الاحلاف. وكانت أشد الدعايات المضادة هي التي يحركها الحزب الشيوعي، أما من الخارج فكان للاعلام المصري تأثير شديد على المواطن العراقي[٤٤]، فقد بدأت القيادة المصرية بعد الثورة بمقاومة التواجد الاستعماري في الوطن العربي، وكانت الاحزاب العراقية والحركة الوطنية تعارض حلف بغداد لأنه يخدم أولاً وأخيراً الاهداف الانكليزية الخاصة بالمنطقة العربية والدول الغربية بشكل عام وتحديداً مصالحها النفطية والاستراتيجية. وبهذا السياق يذكر وزير الخارجية البريطاني آنذاك انتوني ايدن Anthony Eden السبب الذي دفع حكومته الى الانضمام لهذا الحلف:

"وسبب آخر يدفعنا الى هذا الميثاق، وربما الاشتراك فيه، فالمعاهدة العراقية – البريطانية التي وقعت عام ١٩٣٠ ينتهي أجلها في عام ١٩٥٧، وكان علينا أن نحسب حساباً للشعور القومي حتى في أكثر البلدان صداقة لنا، ومن المهم أن نتخلص من صيغة المعلم والتلميذ، وقد انتهت المحاولة

---

(٤١) رسالة وزارة الخارجية الألمانية، القسم الثالث إلى وزارة العمل في بون بتاريخ ١٩٥٤/٢/١١، PAAA, 92.17.708.01-416-303-02/31-08/54.

(٤٢) انظر الرسالة التي رفعها نوري السعيد إلى الملك فيصل بتاريخ ١٩٥٤/٧/٣١ يوضح فيها برنامجه السياسي، عند: عبد الرزاق الحسيني، ج٩، ص ١٣٥.

(٤٣) Waldemar, J. Gallman: Iraq under General Nuri, My Recollections of Nuri Al-Said, 1954, 1958, Baltimore, 1964, 30.

(٤٤) تقرير مفصل من المفوضية الألمانية في بغداد بتاريخ ١٩٥٤/٤/٣٠ إلى وزارة الخارجية ــ بون، PAAA. 708.92.17.82-00/1.

التي قامت بها حكومة العمال للتفاوض لعقد معاهدة جديدة (المقصود هنا معاهدة بورتسموث التي وقعت في مدينة بورتسموث في ١٩٤٨/١/١٥ ومدتها عشرون عاماً)[٤٥] الى اضطرابات وخيمة، واصبحت على ثقة من أن اتفاقية الدفاع بيننا وبين العراقيين، وهي لمصلحتنا معاً، من الخير أن توضع في اتفاقية أعم بين فرقاء متساوين"[٤٦] وبناء على هذه النظرة الاستراتيجية ساهمت السياسة البريطانية بدفع الحكومة العراقية الى حلف بغداد الذي بني على الميثاق التركي – العراقي للتعاون المتبادل والموقع في بغداد بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٤.

وتحددت أهداف حلف بغداد فيما يلي:

١-تعزيز الصداقة بين الدول الأعضاء.

٢-حفظ السلم والأمن لدول الحلف وصيانة سلامتها والدفاع عن كيانها.

٣-محاربة الشيوعية بهدف المحافظة على المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق والخليج العربي وهذا ما أكده انتوني ايدن في مذكراته: "ان المصالح الاقتصادية في حساب البريطانيين كانت لها الأهمية القصوى وخاصة في العراق والخليج العربي"[٤٧].

ووقعت الحكومة البريطانية اتفاقية الدخول في حلف بغداد يوم ١٩٥٥/٤/٤ في بغداد.

وفي هذا السياق لا بد من ذكر أن العراق كان عام ١٩٥٥ اكبر الدول المصدرة للنفط في العالم وكانت الشركات الانكليزية تهيمن على نفط العراق، وبلغ دخل العراق من النفط في العام نفسه ٧٠٠ مليون دينار عراقي أي ما يعادل ٥ر٨ مليار مارك، ولذلك كان من الطبيعي ان يتكالب الغرب على بلاد العرب، ويطمع في ثرواتها النفطية.

لقد شكل دخول العراق في حلف بغداد انسجاماً واضحاً مع النهج الغربي لاسيما أن دولتين من أعضاء حلف بغداد وهما بريطانيا وتركيا كانتا في الوقت نفسه اعضاء في حلف شمال الأطلسي. ولذلك ترسخت سياسة العراق في السير على خطى السياسة البريطانية وتقديم كل التسهيلات والمساعدات في الحقلين الاقتصادي والعسكري[٤٨]. وقد انضمت أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية الى هذا الحلف ولكن فضلت أن تبقى عضو شرف وهذا مؤشر على توزيع الادوار مع المملكة المتحدة صاحبة الذراع الطويل في الوطن العربي.

أما في المجال العسكري فقد تقدم العراق الى الحكومة الامريكية في حزيران عام ١٩٥٣ بطلب للحصول على الأسلحة وردت الحكومة الأمريكية بوضع شروط على الجانب العراقي كما توقعها المفوض الالماني مونزل Munzel في بغداد بعد حديثه مع السفير الأمريكي برتن واي بري Berry وهي:

أولاً: عدم استخدام الأسلحة إلا في حالة وقوع اعتداء على العراق.

ثانياً: يجب أن لا تستخدم في أي عدوان ضد اسرائيل[٤٩]

وفي هذا السياق أعلنت الحكومة العراقية بياناً أكدت فيه طلبها للأسلحة الأمريكية فتجاوبت الحكومة الأمريكية ولكن دون شرط وذلك من أجل تلطيف وقع المساعدات الأمريكية على الشعب العراقي. ولكن لم تتضح نوعية وكمية السلاح الأمريكي المقدّم للجيش العراقي، وأعلنت الحكومة الأمريكية أن ذلك سوف يقرره الوفد العسكري الامريكي الذي وصل الى العراق بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٢ للاطلاع مباشرةً على حاجات الجيش العراقي[٥٠]. ويذكر رئيس الوزراء العراقي آنذاك محمد فاضل الجمالي أنه عندما فاتح الجانب الأمريكي مرة ثانية عن الموضوع أثارت الصهيونية العالمية ضجة مفتعلة وعلى المستوى العالمي لتحول دون تحقيق هذا الهدف للسياسة العراقية، واضطر الجمالي على حد قوله ان يخاطب وزير الخارجية الامريكي جون فورستر دالاس بدراسة الطلب العراقي بحيادية[٥١].

---

[٤٥] لمزيد من التفاصيل انظر الحسيني، ج٧، ص ٢٣٠..الخ.

[٤٦] Sir Authony Eden: The Memoirs of the Sir Anthony Eden, Full Circle, London, 1960, 220.

[٤٧] المرجع نفسه، ص ٣٥٢، انظر نص ميثاق حلف بغداد في الحسيني، ج٩، ص ٢٤٧...الخ.

[٤٨] عبد الفتاح: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣ ــ ١٩٥٨، بغداد ١٩٨١، ص ٣٢٤ الخ.

[٤٩] تقرير المفوضية الألمانية في بغداد بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٥ إلى وزارة الخارجية ــ بون تحت عنوان: المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق PAAA, 92.17.708, 230-00.

[٥٠] تقرير المفوضية الألمانية بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٩ متعلق بالتقرير السابق المؤرخ في ١٩٥٤/٤/١٥ حول المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق PAAA, 92.17.230-00، الحسيني، ج٩، ص ٩٢ الخ.

[٥١] حديث فاضل الجمالي إلى المؤرخ العراقي الفاضل عبد الرزاق الحسيني، ج٩، ص ٩٢ الخ.

الجدول رقم (٣)

كميات النفط المستخرجة في المشرق العربي وإيران بالمليون طن

العام	الكويت	العربية السعودية	العراق	قطر	مصر	البحرين	ايران
١٩٤٦	٠.٨	٨.٢	٤.٧	–	١.٣	١.١	١٠.٥
١٩٥٠	١٧.٣	٢٦.٢	٦.٥	١.٦	٢.٣	١.٥	٣٢.٣
١٩٥٢	٣٧.٦	٤٠.٥	١٩.٠	٣.٢	٢.٤	١.٥	١.٣
١٩٥٣	٤١.٥	٤٠.٥	٢٧.٠	٣.٩	٢.٤	١.٥	١.٢

المصدر: Lily Abegg: Neue Herren im Mittelost/Arabische Politik Heute, Stuttgart 1954, S. 490.

وبعد التغيير الوزاري الذي جرى في بغداد قام رئيس البعثة الدبلوماسية الالمانية الوزير المفوض د. ملخرز Dr. Melchers في ١٩٥٤/٥/٣ بزيارة رئيس الوزراء العراقي الجديد ارشد العمري ٤/٢٩ – ١٩٥٤/٨/٣ وقدّم له التهاني باسم المستشار الألماني كونراد اديناور، وفي اللقاء تمنى رئيس الوزراء العراقي لألمانيا الوحدة في اطار سياسة السلام، وعبّر ملخرز عن أن الشعب الألماني يتابع نتائج فيضانات دجلة وذلك من خلال مساهمة ألمانيا الاتحادية بإرسال المواد الطبية للمتضررين. ويذكر الوزير المفوض الألماني أن ارشد العمري لم يتطرق الى اتفاق اسرائيل (هذا الاتفاق الذي تم توقيعه في ١٩٥٢/٩/١٠ وعرف باتفاق المصالحة مع اليهود وأصبح يعرف تحت اسم "Israel Abkommen")، ولكن ارشد العمري اكد من خلال المقابلة خطورة العنصر اليهودي، وأنه كالشيوعية يحاول ممارسة السياسة في كل المجالات حتى تحت الأرض[٥٢]. وهكذا كانت السياسة الألمانية تتابع ردود الفعل العربية على اتفاق إسرائيل بهدف تطويق اثاره السلبية حتى لا تجلب أي مضار اقتصادية أو سياسية لجمهورية المانيا الاتحادية. ويلاحظ أن موقف الحكومة العراقية آنذاك لم يكن يأبه بمخاطر الاتفاق الألماني – الاسرائيلي على أمن المنطقة العربية.

وفي الحقل الثقافي جاءت المبادرة من الطرف العراقي عندما أعربت الحكومة العراقية برئاسة نوري السعيد ١٩٥٤/٨/٢ – ١٩٥٥/١٢/١٧ عن رغبتها في التعاون مع الألمان رغم ما توفره علاقات العراق ببرنامج النقطة الرابعة الأمريكي وبرامج المساعدات التقنية التابع لهيئة الأمم المتحدة ومنظمة الثقافة الدولية اليونسكو UNESCO من برامج تربوية وتعليمية بالاضافة الى بناء المدارس.

وخلال مقابلة الوزير المفوض الألماني ملخرز والمبعوث الدبلوماسي مُنزل مع وزير التربية والتعليم العراقي خليل كنه في بغداد بتاريخ ١٩٥٤/٢/٤ أعرب الوزير العراقي عن رغبة حكومته في بناء وتمتين العلاقات الثقافية مع المانيا الاتحادية، وكان العراق مهتماً بتعليم الشباب تعليماً مهنياً وتقنياً، وقد وُضع برنامج كبير من أجل تحقيق هذا الهدف. وتم بناء معهد تكنولوجي في بغداد بتكلفة ٧٥٠ ألف دينار وبطاقة تدريب ٦٠٠ طالب، ولشدة رغبة الحكومة العراقية في تمتين وتطوير العلاقات الثقافية التعليمية مع المانيا الاتحادية اقترح الوزير خليل كنه توقيع اتفاق ثقافي Kulturabkommen على غرار الاتفاق الالماني– الهندي لأن العراق مهتم جداً بارسال الشباب العراقي الى المانيا للتدريب في المصانع والمعامل الالمانية وفي الحقول التقنية والمهنية وبأعداد كثيرة، اضافة الى جلب المعلمين المهنيين للتدريب في المدارس الصناعية العراقية[٥٣].

(٥٢) PAAA, A61. Band 251, 92.17.210-01/31.

(٥٣) تقرير الوزير المفوض د. ملخرز بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٤ من بغداد إلى وزارة الخارجية في بون، PAAA, 92.17.7.8.82-00.

أما في مجال تعليم الاناث فقد أولت الحكومة العراقية اهتماماً للنموذج الألماني عندما أقرت زيارة عميدة كلية الملكة عالية في بغداد السيدة أمية سعيد Amet Said الى المانيا الاتحادية للاطلاع على تعليم البنات في الحقول الاجتماعية والتعليم المنزلي[٥٤]. وفي حقل التعاون الطبي استدعت وزارة الصحة العراقية أطباء ألمان للعمل في المستشفيات العراقية منذ عام ١٩٥٢، وأخذ عدد الأطباء الاخصائيين العاملين في العراق يزداد، وسُمح لهم بالعمل في عياداتهم الخاصة بعد الدوام الرسمي ولاقوا اقبالاً شعبياً. وفي عام ١٩٥٤ طلب الجانب الألماني من وزارة الصحة العراقية معاملة الأطباء الاخصائيين الألمان على غرار المعاملة القائمة للأطباء الانكليز من حيث الاجازة السنوية والنقل وغيرها، وكان العراق بحاجة ضرورية لهؤلاء الأطباء آنذاك. ولأهمية دور الأطباء الألمان وتخصصاتهم فمن المفيد في هذا السياق ذكرهم[٥٥]، وتعتبر هذه الخطوة من الجانب الألماني محاولة للحصول على موطئ قدم في بادئ الأمر داخل العراق دون أن تُثير حفيظة الانكليز الذين يعتبرون أنفسهم أصحاب الحق في استغلال كل ما يمكن استغلاله داخل العراق، وكانت تطلعات الجانب الألماني هي إعادة الاعتبار للسمعة الالمانية على المستوى الشعبي والرسمي داخل العراق من جانب، والتطلع للحصول على عروض بناء المستشفيات وتزويد السوق العراقي بالأجهزة والمعدات الطبية من جانب آخر. ولم تخرج هذه الخطوة في السياسة الألمانية عن ارادة الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في الوطن العربي إذ بقيت ضمن اطار توزيع الأدوار، فحتى نهاية عام ١٩٥٤ تطورت العلاقات الألمانية مع العراق على المستويين الرسمي والشعبي بناء على السمعة الايجابية للألمان ولأن المانيا لم يكن لها أهداف امبريالية في العراق. وكذلك حققت المانيا الاتحادية بعد البناء السريع والتطورات الهائلة التي حققها الشعب الألماني في أعقاب ما خلفته الحرب العالمية الثانية من آثار ودمار سمعة طيبة وصيتاً كبيراً في العراق يدل على الاعجاب. وزال التخوف المتوقع من ردود الفعل العراقية اثر توقيع المانيا اتفاق المصالحة مع اسرائيل ولم يتعد الأمر مجرد النقاش، كما أن الصحافة نادراً ما كانت تتعرض له بصورة انتقاد. وكان الجانب الاقتصادي يمثل العلاقات المتبادلة بين العراق والمانيا ونتيجة لذلك ارتفعت الصادرات الألمانية الى العراق، كذلك أظهر العراق رغبة شديدة في الدراسة والتعليم في المانيا وبدأت أفواج المعلمين المهنيين والأطباء الألمان بالعمل داخل المؤسسات العراقية منذ عام ١٩٥٣[٥٦].

وفي الحقل الثقافي أعرب عضو وسكرتير المجمع العلمي العراقي الدكتور جواد علي خلال لقائه بالوزير المفوض الألماني ملخرز في بغداد عن رغبته في التعاون الثقافي مع المانيا الاتحادية، وعرض على المفوضية طلب المساعدة في مجال الحصول على المنشورات العلمية في المانيا وبالذات في حقول التاريخ والاستشراق والآثار، وبالأخص الأعمال العلمية الألمانية المشهورة، وكذلك تحقيق الاتصال مع بعض المعاهد العلمية الألمانية بهدف التعاون معها، وقد رفع ملخرز الرغبة العراقية الى حكومة بلاده مؤيداً الطلب العراقي[٥٧].

أما في مجال الآثار والتنقيب في العراق فقد كان في العراق فريق علمي مختص بالآثار السومرية برئاسة الأستاذ الدكتور هاينرش لينزن Heinrich Lenzen وقد بدأ عمله في حقل الوركاء منذ شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٤. واختتم الحفرية الثانية التي كان قد بدأها بعد الحرب العالمية الثانية بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٦ وقد حققت تلك الحفرية نجاحات باهرة باعتراف المدير العام لدائرة الآثار الدكتور ناجي الأصيل. وأعجب المسؤول العراقي بتنظيم وانجاز الفريق الألماني في الوركاء، وما قدمه الفريق الألماني لأبناء القبائل البدوية في تلك المنطقة بتشغيلهم في تلك الحفريات.

---

(٥٤) تقرير د. ملخرز بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٦. PAAA, 92.17.708.82-00.

(٥٥) تقرير المفوضية الألمانية في بغداد رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٨ الموقع من الدكتور المفوض الدبلوماسي مونزل، ومرسل إلى وزارة الخارجية في بون تحت عنوان "أطباء ألمان في العراق" PAAA, 92.17.82-00 وفي الملحق قائمة بأسماء الأطباء كما وردت في التقرير المذكور.

(٥٦) التقرير الحولي لعام ١٩٥٤ مرسل من المفوضية الألمانية في بغداد بتاريخ ١٩٥٥/١/٣ وموقع من المفوض الدبلوماسي الدكتور مونزل إلى وزارة الخارجية الألمانية تحت رقم ٢٠٥، PAAA, 92.17.708. 83-00.

(٥٧) تقرير ملخرز بتاريخ ١٩٥٥/٣/٨. PAAA, 92.17.708.83-03.

وفي هذا السياق زار الأستاذ الدكتور بورنقر Prof. Dr. Boehringer مدير معهد الآثار الألماني بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٧ بغداد وحظي بترحيب ناجي الأصيل، وجاءت الزيارة بناء على دعوة المسؤول العراقي. وخلال اللقاء الذي تم في بغداد بين بورنقر وليزنن ووزير المعارف العراقي خليل كنه وناجي الأصيل تم الاعلان عن نتائج المباحثات بانشاء فرع لمعهد الآثار الألماني في بغداد، واعتبرها ملخرز "قاعدة علمية لاستمرارية عمل العلماء الألمان وضرورة ملحة لتأمين ومواصلة المعرفة ولذلك يعتبر هذا الفرع حقيقة ضرورية ويجب دعمها والاهتمام بها أكثر من المكتشفات الأثرية التي تبقى مستقبلاً في البلد"[٥٨]. "Eine solche Zweigstelle ist als wissenschaftlicher Stuetzpunkt..." ولم يرغب الجانب العلمي الألماني اشراك المفوضية الألمانية في بغداد في هذا الحقل، وبنفس الوقت ابتعد عن اشهار المشروع، وعزف عن القاء المحاضرات. ولم تكن الدوافع خلف ذلك كما صورها ملخرز بأنها تقوم على الحساسية الكبيرة لدى العراقيين، بل الحذر الشديد لدى الجهة الألمانية من زملائها الأوروبيين وخاصة المنافسين الكبار مثل فرق الحفريات الانكليزية والأمريكية المدعومة سياسياً من حكوماتها من جانب، ومن المسؤولين العراقيين الموالين تقليدياً لهم. وأظهرت الحفريات مكتشفات اثارية تعود الى الألف الخامس قبل الميلاد وحتى القرن السادس الميلادي. وحصل الفريق الألماني على معلومات وافرة عن الحياة والدين عند المجتمعات المتطورة آنذاك مما يوضح تطور وهدف الحياة الانسانية وعلاقة الانسان بالآلهة، وأظهرت نتائج الحفريات وأبحاثها أنه يمكن الاستمرار – دونما شك – في البحث العلمي والحفريات في هذا الموقع عشرات السنين دون أي يصل الانسان الى نهاية في مجال البحث فيها. وطالب ملخرز في تقريره بعدم ابراز تأسيس فرع معهد الآثار الألماني في بغداد ونتائج البحث والتنقيب التي أحرزها الفريق الألماني في الوركاء وعدم نشر ذلك على الملأ.

ومما يدلل على اهتمام الالمان بالعراق موقف بعض الشركات العاملة هناك من دعم البحث العلمي والتنقيب عن الآثار مالياً، فقد تمكن الأستاذ الدكتور ليزنن من اقناع المسؤول الفني في مشروع البناء الذي تقوم به شركة تسوبلين المساهمة Ed. Zueblin A.G. السيد ميكل Maeckel من الحصول على موافقة الشركة لدعم فريق ألماني لحفريتين في منطقة سامراء التي تعمل بها الشركة، ووافقت الشركة على تقديم مبلغ ١٨٠٫٠٠٠ مارك، وطلبت الشركة من الفريق العلمي الألماني اتاحة الفرصة لأفراد الشركة الالمان بالاطلاع على المعلومات المكتشفة من خلال تقديم المحاضرات لهم أسبوعياً بهدف توعية أفراد الشركة بالتاريخ العراقي القديم وشعبه، ودعم الجانب العراقي هذا المشروع بموافقة دائرة الآثار العراقية على التنقيب والترحيب به[٥٩].

وكان لمثل هذه المواقف من قبل الشركات الألمانية دوافع خاصة وهي اعطاء الجانب العراقي انطباعاً مميزاً عن اهتمام الشركات الألمانية بالجوانب الحضارية في العراق وليس فقط بالمصالح الاقتصادية. ومن جانب آخر وبشكل خفي فقد شعرت ألمانيا بأن التنقيب والاكتشافات والموجودات الاثارية ذات قيمة اقتصادية كبيرة وإلا كيف امتلأت رفوف المتاحف الألمانية وغيرها بأجود وأثمن القطع الاثارية العربية؟ واستغلت الجهات الألمانية المعنية ضعف الوعي الحضاري والاثاري عند المواطنين العراقيين خاصة البدو والفلاحين في مناطق الحفريات وبنت علاقات طيبة معهم كما يشير تقرير ملخرز الى ذلك، فسهلت مهمة نقل وتهريب القطع الاثارية الى الأسواق الأوروبية.

وفي مجال العلاقات الدبلوماسية تابعت السياسة العراقية تطورات العلاقات الألمانية مع دول الحلفاء وبعد توقيع وتصديق البرلمان على اتفاقيات باريس أرسل الملك فيصل الثاني برقية تهنئة الى رئيس الجمهورية الألمانية ثيودور هويس مهنئاً له وللشعب الألماني حصول ألمانيا على حق السيادة كدولة شريكة كباقي الدول الأوروبية الغربية بتاريخ ١٩٥٥/٥/٢٣ ورد عليه الرئيس الألماني

---

(٥٨) تقرير ملخرز بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٨، PAAA, 92.17.708- 03 المعنون: فريق الآثار الألماني في الوركاء وتأسيس فرع لمعهد الآثار الألماني في بغداد.

(٥٩) تقرير ملخرز بتاريخ ١٩٥٥/٢٠، نشاط علماء الآثار الألمان ــ مشروع سامراء 03 - PAAA, 92.17.83.

شاكراً[٦٠]. وكان عام ١٩٥٤ حافلاً بالتغيير الوزاري في بغداد فمن وزارة محمد فاضل الجمالي الأولى من ١٩٥٣/٥/١٧ الى ١٩٥٤/٣/٨ ووزارته الثانية في ٣/٨ حتى ١٩٥٤/٤/٢٩ الى وزارة ارشد العمري من ١٩٥٤/٤/٢٩ الى ١٩٥٤/٨/٤ ثم حكم نوري السعيد حين أجرت وزارته الانتخابات النيابية في ١٩٥٤/٩/١٤، وأفرزت النتائج فوز مؤيدي نوري السعيد بأغلبية المقاعد. وفي العام نفسه تمكن نوري السعيد بناء على التأييد البرلماني من توجيه ضربة ناجحة في السياسة الداخلية عندما منع الحزب الوطني الديمقراطي - وبعدها منع كل الأحزاب بما فيها الحزبان الشيوعي والقومي - من العمل وحل كل المنظمات والجمعيات وأصدر القوانين المناهضة للشيوعية، وبناء على هذه الخطوة سهل لحكومته مهمة انتهاج سياسة الأحلاف مع الغرب. وبعد الاعلان عن تشكيل الحلف العراقي - التركي منذ ١٩٥٥/٢/٢٤ وانضمام بريطانيا له نجح نوري السعيد في الغاء المعاهدة البريطانية - العراقية الموقعة عام ١٩٣٠ وأصبحت علاقة العراق مع بريطانيا تقوم على أساس الشراكة والمساواة والاحترام المتبادل بين الدول ذات السيادة، وانضمت دولة الباكستان بتاريخ ١٩٥٥/٩/٢٣ الى الحلف، وبعد انضمام ايران في ١٩٥٥/١١/٣ الى الحلف نجحت سياسة نوري السعيد أيضاً في توثيق العلاقات مع جيران العراق المهمين والخطرين استراتيجياً وهما تركيا وايران. واكتملت نجاحات سياسة نوري السعيد الخارجية عندما انضمت الولايات المتحدة الأمريكية الى حلف بغداد بعد أن بذلت الحكومة العراقية "جهوداً مضنية"[٦١]، وكان ذلك من أجل الاستفادة من الامكانيات الأمريكية العسكرية والاقتصادية، إلا أن أمريكا انضمت الى بعض لجان الحلف لأنها فضلت أن تبقى عضو شرف فقط، وكان سفيرها في بغداد ولمر قولمان W. Gallman يحضر اجتماعات مجلس الحلف.

لاقت هذه التطورات السياسية الداخلية في العراق والخارجية المتعلقة بحلف بغداد تأييداً وترحيباً من الجانب الألماني، ويذكر الوزير المفوض الألماني ملخرز أنه كانت هناك مناقشات تجري مع بعض الوطنيين العراقيين من الجيل الجديد لاقناعهم بأن عصر القاذفات النفاثة Duesenbomber والأسلحة الذرية Atomwaffen قد ألغى التطبيق الفعلي لمفهوم السيادة الوطنية المطلقة وحرية التصرف للدول، وكذلك أصبح من غير الممكن أن تعتمد دولة واحدة على امكانياتها الاقتصادية الوطنية لامتلاك وسائل الدفاع الحديثة[٦٢]. وقد أظهر ملخرز ارتياحاً تجاه النجاحات السياسية لحكومة نوري السعيد وهاجم الاعلام المصري بأسلوب وقح لأنه صدر عن دبلوماسي نازي خدم أهداف هتلر وقوبلز شخصياً عند وصفه بأنه "... nach Goebbelsschen Methoden geleitete aegyptische Propaganda nichts aendern,.." ينتهج أساليب قوبلز (وزير الاعلام في حكومة هتلر) وأن الدعاية المصرية لن تغير شيئاً لأنها لم تلق الاهتمام بين أوساط الشعب"[٦٣]. وبهذا الصدد يُشير رئيس البعثة الدبلوماسية العراقية في بون سيف الله خاندان خلال مقابلته للقنصل العام الدكتور فويقت Dr. Voigt رئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٩٥٥/٦/١٦ الى أن هناك معارضة لسياسة نوري السعيد في الوطن العربي ممثلة بمصر والسعودية وسوريا التي اتجهت نحو فرنسا. واعتبر سيف الله خاندان أن المسألة الاساسية للسياسة العراقية الحالية تكمن في العلاقة العراقية - المصرية[٦٤]، وكان محقاً في تخوفه لأن دور مصر له ثقله على الأوساط الرسمية العربية في المملكة العربية السعودية وسوريا والأردن ولبنان ولما تلعبه السياسة المصرية من دور مؤثر على الأوساط الشعبية والأحزاب القومية والضباط الشباب في جيوش تلك الدول. وبخصوص مواقف السعودية أشار الدبلوماسي العراقي الى أحداث ارامكو ARAMCO التي دفعت السلطات السعودية لطرد كثير من العاملين اللبنانيين بحجة أنه كان من بيهم أناس مؤيدون للهاشميين، وعبّر عن ألمه لأن الملك سعود بن عبد العزيز لا يمتلك هيبة والده ولا شجاعة وقوة أخيه الأمير فيصل[٦٥] ، وقد انعكس ذلك ضعفاً في السياسة السعودية.

---

(٦٠) PAAA, 92.17.83.00.

(٦١) الحسيني، ج٩، ص ٢٤١.

(٦٢) تقرير ملخرز بتاريخ ١٩٥٥/٤/٣ بخصوص انضمام بريطانيا إلى حلف بغداد.

(٦٣) نفس المصدر.

(٦٤) مذكرة القنصل العام الدكتور فويقت في وزارة الخارجية ــ قسم الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٥٥/٦/١٦، PAAA. 92.17.708.83.03 Referat: 308.

(٦٥) نفس المصدر.

وأولت السياسة الألمانية الخارجية اهتماماً ملحوظاً بأوضاع العراق بشكل عام وعلاقات العراق مع الأقطار العربية، خاصة بعدما فرضت شبه عزلة على العراق بعد أن ترسخت سياسة حلف بغداد وقطعت العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وزال خطر اعتراف العراق بألمانيا الديمقراطية، وفي هذا السياق وجدت السياسة الألمانية فرصة مهمة للوقوف على الوضع الداخلي العراقي من خلال زيارة السياسي العراقي رئيس الوزراء السابق العين صالح جبر في ١٢ أيلول ١٩٥٥. وفي ١٣ أيلول عام ١٩٥٥ استقبله ممثل وزير الخارجية ونائب المستشار الدكتور فرانتس بلوخر Dr. Franz Bluecher من حزب الأحرار الديمقراطي FDP في حفل عشاء رسمي وحضره عن الجانب العراقي القائم بالأعمال العراقي في المفوضية العراقية في بون محيي الدين المميز وعن الجانب الألماني ممثلون من وزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد، وأعرب صالح جبر عن رغبة بلاده في تطوير العلاقات مع ألمانيا[٦٦]. وأكد الوزير المفوض الألماني معاناة العراق من طوق العزلة الملتف حوله وتوقع تغييراً وزارياً يتولى بناء عليه صالح جبر تشكيل الحكومة، مع العلم أن صالح جبر من مؤيدي حلف بغداد ويميل بشكل قوي لتوطيد علاقة العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية. وجاءت العزلة العربية ضد العراق بناء على ظهور مصر كقوة عربية شكلت مركز استقطاب للسعودية وسوريا، وحالت دون انضمام الأردن ولبنان الى حلف بغداد. ولعبت السياسة الغربية دوراً مهماً بناء على ما أكده الوزير المفوض الألماني ملخرز بأنها فشلت في تطبيع العلاقات العربية – الاسرائيلية ولم تنجح في اقناع العرب بأن الاتحاد السوفياتي هو العدو رقم واحد بل بقي العدو الأول بالنسبة للعرب هو اسرائيل، ويشمل ذلك العراق وشعبه. وكانت السياسة العراقية[٦٧] تخشى أن تستغل اسرائيل الضعف العربي العسكري وتوجه ضربة عسكرية خاطفة ضد جيرانها بهدف التوسع، وأكد الدبلوماسي الألماني تخوف العراقيين من خلال معلوماته من اليهود الألمان والاطلاع على تزود اسرائيل بأحدث وأقوى الأسلحة الغربية وتوقع ضربة عسكرية اسرائيلية ضد العرب. واطلع المفوض الألماني على حقيقة الموقف العراقي في حالة اندلاع حرب خاطفة تقوم بها اسرائيل فأعلم أن العراق سوف يندفع بكل طاقاته للمشاركة العسكرية الى جانب أشقائه العرب. ويؤكد الدبلوماسي الألماني أن المطلب العراقي تركز حول ضرورة تسليح الدول العربية من الدول الغربية حتى تمتلك الدول العربية الأسلحة والعتاد الرادع لاسرائيل من أجل ارغامها على تنفيذ قرار الأمم المتحدة الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩ والمعروف بقرار التقسيم. ولكن المعضلة كانت تتمثل بعناد الجانب الاسرائيلي الذي أعلن أنه لن يتراجع عن مكتسباته ولن يفرّط حتى بسنتمتر واحد من الاراضي التي استولى عليها، هذا ما جاء على لسان ديفيد بن غوريون[٦٨]. وبناء على هذه الحقيقة فشلت السياسة الغربية والعراقية التي جعلت من الاتحاد السوفياتي الخطر الذي يهدد العرب رغم المناورات العسكرية العراقية في شمال شرق العراق التي جرت كما يقول الدبلوماسي الألماني ملخرز لتأكيد الفكرة التي تقول بأن الاتحاد السوفياتي هو العدو الأول، وكانت الحكومة العراقية قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع موسكو. ومكنت سياسة الاتحاد السوفياتي في المنطقة العربية من سحب البساط من تحت أقدام أصحاب هذه الفكرة عندما اختارت مصر لتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لها وظهر الاتحاد السوفياتي كمساعد للعرب Helfer der Araber، وبعد توريد الأسلحة التشيكوسلوفاكية الى مصر انفك الطوق الذي ضربته الدول الغربية على العرب لمنع تسليح العرب من أجل أن يبقى ميزان القوى العسكرية لصالح اسرائيل. وجاءت ردة الفعل الأمريكية والبريطانية في العام نفسه على خطوة الاتحاد السوفياتي السابقة عندما اشترت الولايات المتحدة الأمريكية تجهيزات عسكرية وعشر دبابات بريطانية الصنع من طراز ٥٠ طن سنتوريون 50-to- Centurion mark VII وارسلتها للعراق وأرسلت بريطانيا دبابتين أيضاً[٦٩]. وقد جاءت هذه الخطوة دعماً للصناعة الحربية البريطانية التي كانت تعاني من أزمة اقتصادية من جانب كما أنها من جانب

---

(٦٦) مذكرة القنصل العام الأول بتاريخ ١٩٥٥/٩/١٢ و ١٩٩٥/٩/١٦.

(٦٧) حديث الوزير المفوض الألماني ملخرز مع وزير الخارجية العراقي برهان الدين باش أعيان PAAA, 92.17.708.83.00 تقرير المفوضية الألمانية في بغداد بتاريخ ١٩٥٥/١/٧.

(٦٨) نفس المصدر.

(٦٩) تقرير ملخرز بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٤ بعنوان شحنات أسلحة بريطانية وأمريكية إلى العراق. PAAA 92.17.708. 82-50; W. Gallman, op. cit. 30.

آخر قدمت للعراق مادة يمكن استغلالها في التأثير على الرأي العام العراقي الداخلي والعربي.

أما فيما يتعلق بانضمام الأردن الى حلف بغداد فقد أولت المفوضية الألمانية في بغداد التي كانت تعتبر مسؤولة عن ممثليتها في عمان، اهتماماً خاصاً لما كان يجري من مفاوضات انكليزية - أردنية ومحادثات الجنرال قيرالد تمبلر Templer مع رئيس الوزراء الأردني هزاع المجالي، وتابعت اتصالات الأتراك (الرئيس جلال بايار) في عمان، واهتمت بموقف العربية السعودية وتدخلاتها المالية في شراء بعض المواقف للعناصر الفلسطينية لتأييد سياسة مقاومة الانضمام لحلف بغداد. وتابعت الوقوف على دور الفريق كلوب باشا وأهمية مؤيديه من الضباط البدو واحتمال نجاحه في ترجيح كفة مؤيدي حلف بغداد في عمان. ورغم كل الصعاب الداخلية والاقليمية فان موقف ملك الأردن الشاب نال اعجاب وتقدير مهندسي السياسة في لندن وغيرها، الأمر الذي وصفه وكيل وزارة الخارجية الانكليزية شوكبورغ Shukburgh لأحد موظفي السفارة الألمانية في لندن بأنه مصنوع من معدن made of" metal"[٧٠]. وبالمقابل يُظهر تقرير الوزير المفوض الألماني المفصل بتاريخ ١٩٥٦/١/٥ الى وزارة الخارجية في بون والمرسل مباشرة الى وكيل وزارة الخارجية الألمانية تخطيط اسرائيل لشن حرب خاطفة ضد العرب بهدف التوسع خاصة في الضفة الغربية التي تمتعت بالحماية البريطانية طبقاً للمعاهدة الأردنية - البريطانية منذ عام ١٩٤٨. ولكن في حالة خروج الأردن على التحالف مع بريطانيا تصبح كل الظروف مهيأة للجانب الاسرائيلي لإطباق السيطرة على الضفة الغربية، ويؤكد ذلك الحشود العسكرية الاسرائيلية على طولكرم واللطرون وقرار ديفيد بن غوريون تمديد الخدمة العسكرية من ٢ر٥ الى ٣ر٥ سنة مع بداية عام ١٩٥٦[٧١].

وفي مجال الاعلام أولى الاعلام العراقي اهتماماً بتطور جمهورية المانيا الاتحادية بعد الحرب العالمية الثانية وامتلاكها قوة اقتصادية كبيرة بناء على انجاز الشعب الألماني، ونذكر من ذلك ما كانت تنشره جريدة البلاد عن الأوضاع الألمانية، بقلم سلمان الشيخ داود. وتعتبر جريدة البلاد من الجرائد المهمة في العراق ومحررها هو رفائيل قبطي من مؤيدي محمد فاضل الجمالي، وقد تقلّد منصب وزير دولة في وزارتي الجمالي، وهو نائب في البرلمان العراقي منذ عام ١٩٥٥ ويعتبر سياسياً من أنصار نوري السعيد في البرلمان. ولأول مرة تحاول الصحافة العراقية الوصول الى الوزير المفوض الألماني في بغداد من أجل الوقوف على بعض الأمور السياسية والاقتصادية التي تهم المواطن العراقي والسياسة العراقية. وبهذا الخصوص توجهت جريدة "الأسواق التجارية" الأسبوعية وجريدة البلاد اليومية من خلال الصحفي شاكر الشاكري لاجراء مقابلة صحافية مع الوزير المفوض ملخرز، وكان من القضايا التي طرحت عليه:

١- دخول المانيا في عضوية الأمم المتحدة.
٢- الوحدة الالمانية.
٣- موقف المانيا من قضية العرب في الجزائر.
٤- موقف المانيا من الاتفاق العراقي - التركي.
٥- الاتفاق الالماني - الاسرائيلي.
٦- الاستيراد الالماني من العراق.
٧- امكانية زيادة استيراد المانيا للتمور العراقية.

وتجنب الدبلوماسي الألماني التعرض الى فرنسا وسياستها الاستعمارية في الجزائر وكذلك رفض أي ذكر للاتفاق الألماني - الاسرائيلي. ومن خلال استعراضه للعلاقات الاقتصادية بين العراق والمانيا كشف عن احصائيات صادرة عن القسم الاقتصادي في المفوضية بينت قيمة استيراد المانيا من العراق عام ١٩٥٤ والبالغة ١٨١ مليون مارك منها ١٥٠ مليون مارك للاستيراد النفطي من الشركات البترولية وهي أجنبية أما الاستيراد الفعلي من الناتج العراقي فكان بمبلغ ٣١ مليون مارك، وقد استوردت المانيا الشعير والتمور وغيرها. وبخصوص زيادة استيراد المانيا للتمور العراقية فان الاستيراد يتم من خلال عقود الشركات الألمانية مباشرة ولا تتدخل الحكومة

(٧٠) تقرير السفارة الألمانية في لندن بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٣ إلى وزارة الخارجية في بون تحت عنوان: بعثة تمبلر إلى الأردن، PAAA. 92.17.708. 81-100, 83-80. وتؤكد مجلة دير شبيقل الألمانية على ممارسة بريطانيا ضغطها على الأردن بهدف ضمه إلى حلف بغداد من أجل تطويق سورية. Der Spiegel, Nr. 1. 10. J.g.

(٧١) تقرير ملخرز بتاريخ ١٩٥٦/١/١٥ من بغداد تحت عنوان: الأردن وحلف بغداد، وكذلك تقرير السفارة الألمانية في لندن بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩. PAAA, 92.17.708. 81-100, 83-80.

فيها، ولذلك من المفيد للسياسة الاقتصادية العراقية التركيز على الاعلام لتسويق التمر وكذلك تحسين الجودة بالنسبة للشعير حتى يصبح منافساً لإنتاج الآخرين[٧٢]. وتدل مثل هذه المقابلات الصحفية على اهتمام العراقيين الكبير بمصالحهم الوطنية وأنهم يتابعون ما يجري في العالم من تحركات اقتصادية ومسائل بيع النفط عالمياً. وفي هذا السياق أولت المفوضية العراقية في بون اهتمامها لاصدار ملحق اعلامي باللغة الألمانية منذ عام ١٩٥٦ تحت عنوان "أخبار من العراق" "Nachrichten aus dem Irak"، عرضت من خلاله المواقف العراقية تجاه الأحداث السياسية وقضية فلسطين والمسائل الاقتصادية. وفي مقابلته مع "الجريدة" وهي صحيفة لبنانية أكد الدبلوماسي الألماني ملخرز أهمية وتطور العلاقات الاقتصادية بين العراق والمانيا الاتحادية، وأشار في هذا الصدد الى أن صادرات المانيا الى العراق ارتفعت من ٥ر١ مليون دينار عراقي عام ١٩٥٢ – الى ٨ر٢ مليون عام ١٩٥٣ ثم الى ٥ر٥ مليون عام ١٩٥٤ والى ٧ ملايين دينار عام ١٩٥٥، بينما وصل استيراد المانيا من العراق الى ١٣ مليون دينار عام ١٩٥٥[٧٣]. وفي عام ١٩٥٦ وقبل أن يُشرف القائم بالأعمال العراقي في بون سيف الله خاندان على نهاية خدمته في بون أعرب الجانب الرسمي العراقي وبمبادرة منه عن الرغبة في تطوير العلاقات الثقافية مع ألمانيا الاتحادية لأنه كان شغوفاً بتخصيص أكبر عدد ممكن من المقاعد الدراسية للطلبة العراقيين في الجامعات والمعاهد الألمانية. وكشف للجانب الألماني عن رغبة العراق في تدعيم البناء الاقتصادي وعن دور المانيا المتوقع في هذا المجال، وعلى الأخص مسألة بناء الجيل المؤهل تقنياً لبناء مستقبل البلد. وعلى هذا الأساس بدأ الوزير المفوض الألماني اثناء زيارته لبغداد في بداية عام ١٩٥٦ باجراء محادثات مع فريق المفوضية الألمانية ومنهم القائم بالأعمال د. فن فورستر Dr. Robert von Foerster ورئيس القسم الاقتصادي فن فالدوف Wolf von Waldow ورئيس القسم الزراعي الأستاذ الدكتور كريستيانزن – فينيقر Prof. Dr. Christiansen - Weniger. وقبل هذا اللقاء بأيام أعرب وزير المعارف العراقي منير القاضي للوزير المفوض الألماني عن رغبة بلاده في أن تؤسس الحكومة الألمانية مدرسة ألمانية في بغداد لأنها أفضل من ارسال الطلاب العراقيين الى المانيا[٧٤]. ويدل التفاوت بين المسؤولين العراقيين على عدم التنسيق الداخلي المسبق وفقدان التخطيط بحيث تظهر المطالب عشوائية، ويؤدي هذا الموقف المتخبط والقائم على المبادرات الذاتية الآنية على الجانب الألماني إلى فقدان الثقة والتأني في الاقدام على أي مشروع من هذا النوع.

وفي عام ١٩٥٦ نجحت الممثليات الدبلوماسية للبلدين في تحقيق دعوة مجموعة من الأساتذة الأكاديميين لزيارة المانيا الاتحادية كرد على دعوة العراق لمجموعة من الألمان عام ١٩٥٣، وتبنت مؤسسة التبادل الأكاديمي الحكومية الدعوة والتنفيذ خلال الفترة من ٧/٢٧ حتى ١٩٥٦/٨/١٦، وشملت زيارة الوفد كلا من هانوفر – هامبورغ – قوسلار – اسن – دوسلدورف – بون – ماينز وميونخ، وتشكل الوفد العراقي من:

د. محمود أمين – الآثار، د. فاضل الطائي – الكيمياء، د. شاكر عبد الرزاق – الكيمياء، د. صلاح الدين الناهي – قانون تجاري، د. محمد علي رضا جاسم – علوم مالية، د. راشد عبد اللطيف – تربية، م. أحمد جواد سليم – فنان، م. اسماعيل محمد اسماعيل – فيزياء. وتعتبر مثل هذه الزيارة مهمة جداً للاطلاع المباشر على أحدث أساليب التدريس والمختبرات والمناهج والبناء للجامعات الألمانية العامة والتقنية[٧٥].

وفي عام ١٩٥٦ حاولت السياسة العراقية ادخال المانيا الاتحادية الى حلف بغداد بهدف الاستفادة من قوتها الاقتصادية في الاستثمار ودعم المشاريع الانشائية طالما أنها لا تستطيع المساهمة في المجال العسكري. ومن مبادرات سيف الله خاندان خلال هذه الفترة مفاتحة الجانب الألماني

---

(٧٢) جريدة الأسواق التجارية ــ مجلة اقتصادية تجارية عامة عدد ١٢٩، بغداد، السبت ١٩٥٥/٧/٢ السنة الخامسة؛ تقرير ملخرز بتاريخ ١٩٥٥/٧/٥؛ PAAA, 92.17.708. 83-03.

(٧٣) جريدة الجريدة اللبنانية بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٩ وكذلك تقرير المفوضية الألمانية في بيروت بتاريخ ١٩٥٦/١/٩؛ PAAA. 92.17.708. 81-100, 82-07.

(٧٤) تقرير ملخرز بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٨؛ PAAA, 92.17.708. 82-00-83-00.

(٧٥) تقرير مؤسسة الدادDAAD 431-031 .PAAA,92.17.708.

بأن الملك فيصل الثاني يرغب في زيارة المانيا الاتحادية زيارة رسمية. وبعد استفسار بون من وزيرها المفوض في بغداد فقد دعم موافقته على زيارة الملك فيصل الثاني وخاله الأمير ولي العهد عبد الاله بما يلي:

أولاً: أن العراق يشكل طرفاً مهماً في حلف بغداد المناصر للغرب ولحلف شمال الأطلسي والذي يشكل سياجاً يمتد من تركيا والعراق وايران حتى باكستان ضد الاتحاد السوفياتي وبما يخدم الاستراتيجية الغربية.

ثانياً: تعاظم أهمية العراق الاقتصادية بالنسبة لألمانيا بحيث وصلت واردات المانيا من العراق بما فيها البترول الى ٢٤٠ مليون مارك الماني بينما تصدّر المانيا سنوياً وبازدياد مطرد ما قيمته ٨٥ مليون مارك عدا عن مبالغ الاستثمار الألماني في العراق والتي وصلت الى ما مجموعه ٣٠٠ مليون فرنك، هذا مع العلم أن العراق لا يعتمد أسلوب القروض بل الدفع المباشر، أي أنه شريك مضمون مالياً ويمتلك سوقاً ديناميكياً. وتصدر المانيا الاتحادية للسوق العراقي المواد الحديدية والآلات والسيارات والمواد الكيماوية والمنسوجات وتستورد منه البترول والقمح والشعير والتمر والقطن والجلود.

ثالثاً: ان زيارة الشاه الايراني ورئيس الوزراء التركي والقيصر الأثيوبي أثارت الرغبة لدى الملك فيصل الثاني لزيارة المانيا، وأن مثل هذه الزيارة سوف تزيد من شعبيته بين صفوف الشعب.

رابعاً: أن مثل هذه الزيارة سوف تترك انطباعاً ايجابياً داخل الاقليم العربي بحيث يخفف من سلبيات وآثار الاتفاق الألماني – الاسرائيلي. وأن مثل هذه الخطوة لن تجد معارضة من قبل اسرائيل لأن العراق لا يمتلك حدوداً برية مباشرة مع اسرائيل ولم يمارس أحداثاً عسكرية سببت الموت للاسرائيليين[٧٦]. وهنا تظهر حساسية الدبلوماسية الألمانية وحذرها الشديد من ردة الفعل الاسرائيلية على أية خطوة تخطوها في علاقاتها مع أي طرف عربي حتى لو كان الطرف موالياً للغرب أو لو وصلت درجة انتمائه للمصالح الغربية أكثر من الغرب كما هو الحال مع نوري السعيد آنذاك.

وكان القائم بالأعمال العراقي سيف الله خاندان قد أفضى بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٩ بتصريح صحفي لجريدة البلاد العراقية حول العلاقات الثنائية بين العراق والمانيا الاتحادية وقيّمها بأنها تطورت نحو الأفضل، وتعمقت العلاقات الاقتصادية وتوسعت مجالاتها بحيث أصبح من الضروري تجديد الاتفاق التجاري بين البلدين الموقع عام ١٩٥١[٧٧]. وفي هذا السياق أعرب الجانب الالماني عن عدم توفر الرغبة في اجراء مفاوضات لعقد اتفاق تجاري جديد[٧٨].

وفي ١٩٥٦/١٠/٣ أنهى الدبلوماسي العراقي سيف الله خاندان مهمته في بون بعد خدمة ثلاث سنوات ومنحه رئيس الجمهورية الالمانية وسام الصليب الكبير تقديراً لنجاحه ودوره المميز في بناء وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، رغم الاختلاف في وجهة النظر المتعلقة بوضع فلسطين المحتلة وتاسيس اسرائيل. وتطورت العلاقات الدبلوماسية بين العراق والمانيا حتى ترقت في ١٩٥٦/١١/٤ الى مستوى السفارات وأصبح الدكتور فيلهلم ملخرز أول سفير لبلاده في العراق وعلي حيدر سليمان سفير العراق في بون وهو كردي من مواليد عام ١٩٠٥، تلقى تعليمه في الجامعة الأمريكية في بيروت والتحق كموظف في الدولة منذ عام ١٩٣٠، وانتخب للبرلمان أكثر من مرة واستلم حقائب وزارية مثل الإعمار والشؤون الاجتماعية، ومعروف بصداقته للألمان. وتقدم بتاريخ ١٩٥٧/٣/٩ بأوراق اعتماده الى رئيس الجمهورية الألمانية ثيودور هويس كأول سفير للعراق في المانيا الاتحادية، وقد ساهم في تعميق العلاقات الاقتصادية مع المانيا الاتحادية وبنى علاقات كبيرة مع الشركات الألمانية مباشرة، وجاء هذا التطور بناء على طلب متواصل من الجانب العراقي وبالذات من القائم بالأعمال سيف الله خاندان والأمير زيد بن الحسين. وفي عام ١٩٥٦ طرأت تطورات في المنطقة العربية مثل طرد الفريق كلوب باشا من منصبه كقائد للجيش العربي وشكّلت هذه الخطوة ضربة أخرى للسياسة البريطانية، وجاءت الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول عام ١٩٥٦ في الأردن التي انجلت عن فوز الحزب الوطني الاشتراكي بزعامة سليمان

---

(٧٦) تقرير ملخرز بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٧ من بغداد إلى بون تحت عنوان: زيارة الملك فيصل الثاني إلى بون. PAAA, 92.17.708. 81-100-83-80.

(٧٧) جريدة البلاد ــ بغداد بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٠.

(٧٨) رسالة الوزير المفوض الألماني ملخرز بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٧. PAAA, 708.82.17.210-01.

النابلسي الذي سار على خط السياسة المصرية، وأراد التقارب والاعتراف بالاتحاد السوفياتي لاسيما بعد بروز دوره الايجابي في حرب السويس ووقوفه الى جانب مصر ضد العدوان الثلاثي، وبدأ يحضر لتخليص الأردن من معاهدة عام ١٩٤٨ المعقودة مع بريطانيا عندما توصل لتوقيع الاتفاق العربي في ١٩٥٧/١/١٩ في القاهرة بين الملك سعود والرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس السوري شكري القوتلي والملك حسين، وهو الاتفاق الذي أقر دعم الأردن بمبلغ ٥ر١٢ مليون دينار أردني بدلاً من المساعدات البريطانية. وبعد اعلان الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور عن برنامجه السياسي في ١٩٥٧/١/٥ ذهب الملك سعود بن عبد العزيز الى الولايات المتحدة في ١٩٥٧/١/٢٠ ممثلاً عن الزعماء العرب الأربعة ووقف على حقيقة برنامج ايزنهاور الذي أيده وقبله الملك سعود، وبذلك خرج عن المثلث المصري - السعودي - السوري.

أما السياسة الأردنية فتمكنت من اجراء مفاوضات مع الجانب البريطاني وانهت في ١٩٥٧/٣/١٣ المعاهدة الأردنية البريطانية وسلّمت بريطانيا القواعد العسكرية للجيش العربي، وخرج آخر عسكري بريطاني من الأردن في ١٩٥٧/٧/٧. وبعد الغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية وافقت السياسة الأردنية على مشروع ايزنهاور الذي نادى بتقديم المساعدة الأمريكية المالية والعسكرية لكل دولة من الدول الفقيرة التي تقطع علاقاتها أو لا تقيم علاقات مع الاتحاد السوفياتي. وبقبول الأردن مشروع ايزنهاور والمملكة السعودية ولبنان انحصرت معارضة الدول العربية للمعسكر الغربي، وبالذات بريطانيا وأمريكا، في مصر وسوريا. وازاء هذه التطورات بدأت الظروف تتهيأ نحو الأفضل لصالح السياسة العراقية وفك العزلة العربية عن العراق، لا سيما أن العراق وافق أيضاً على مشروع ايزنهاور ووافقت تركيا وايران واسرائيل. وعلى ضوء هذه التطورات الاقليمية تحسنت ظروف القيادة العراقية في التأثير على سوريا اقليمياً، وبدأت محاولاتها مع المانيا الاتحادية من أجل تحقيق تعاون أفضل وعلى مستوى أوثق، لا سيما أن رغبة بعض أعضاء حلف بغداد ازدادت في اقناع القيادة الالمانية بالدخول والمشاركة مع مجلس حلف بغداد الاقتصادي على شاكلة تعاون الولايات المتحدة الأمريكية[٧٩]. وكانت حكومة اديناور قد انضمت في ١٩٥٥/٥/٩ الى حلف شمال الأطلسي كعضو بكامل الحقوق والواجبات بعد سريان مفعول اتفاقيات باريس في ١٩٥٥/٥/٥ الموقعة بين المانيا الاتحادية ودول الحلفاء الغربيين وبناء عليها انتهى العمل بقانون الاحتلال وأصبحت المانيا الاتحادية ذات سيادة.

وقد عبّر رئيس الوزراء العراقي السابق محمد فاضل الجمالي في محاضرة له في بون في ١٩٥٧/٣/٧ عن رغبة العراق في انضمام المانيا الاتحادية الى اللجان الاقتصادية التابعة لحلف بغداد. ويؤكد التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الالمانية بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٨ الذي رُفع للمستشار الالماني كونراد اديناور على أن "المانيا تؤيد ايجابياً حلف بغداد وتعتبره كأداة لتحجيم الخطر السوفياتي والشيوعي وتربطها صداقة مع كل دول الحلف"

"Grundsaetzlich stehen wir dem Pakt als einem Instrument der Eindaemmung der kommunistisch - sowjetischen Gefahr positiv gegenueber; wir sind auch jedem einzelnen der Paktstaaten freundschaftlich verbunden.."[٨٠]

وكانت هناك جملة أسباب دفعت السياسة الالمانية الى عدم المشاركة في حلف بغداد كما رأتها وزارة الخارجية الالمانية وهي:

١. ان مشاركة المانيا الاتحادية في حلف بغداد اضافة الى ما هو قائم من ترابط بين حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد سوف يُعمّق التناقضات العربية الداخلية وهذا يشكل بطريقة غير مباشرة دفعة للاتحاد السوفياتي لكي يرسخ تغلغله في المنطقة.
٢. سوف تؤدي المشاركة في حلف بغداد الى معاداة مصر وسوريا لألمانيا وبهذا يزول أي عائق أمامها يحول دون الاعتراف بألمانيا الديمقراطية وهذه الخطوة تشكل ضربة قوية وخطيرة استراتيجياً ضد الهدف القومي الألماني في الوحدة.

---

(٧٩) تقرير السفارة الألمانية في بغداد بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٨؛ PAAA, 92.17.708 Bd. 313.211-02E Baghdad Pakt (BP.).

(٨٠) تقرير وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٨؛ PAAA, 92. A. Ref. 316.211-02 E. (BP.).

٣. ان هدف السياسة الخارجية المهم هو تحقيق الوحدة الالمانية وما دام هذا الهدف غير محقق فانه من الصعب جداً أن تشترك المانيا الاتحادية في أي حلف خارج أوروبا الذي سوف يلزمها بواجبات ووظائف غير معروفة[٨١].

٤. تفضل بريطانيا أن يبقى حلف بغداد حلفاً اقليمياً وان كثرة الأعضاء الأوروبيين فيه سوف تقوي المقاومة ضد الحلف في البلاد العربية. ولاقى هذا الطرح أيضاً تجاوباً المانياً كاملاً كما جاء على لسان السفير الألماني في مقابلته بتاريخ ١٩٥٧/٤/٥ للسفير البريطاني في بغداد هوبر Mr. Hooper.

وأخيراً رأت السياسة الألمانية أن أولوية الدخول للأمريكان والطليان والفرنسيين (بعد تغيير موقفهم من الحلف) في الانضمام لحلف بغداد، ورأت المانيا أن دور تركيا عضو حلف شمال الأطلسي يشكّل حلقة الربط Bindeglied مع حلف بغداد وفي هذا ما يكفي[٨٢]. وبخصوص توسيع حلف بغداد كانت مواقف أعضائه متباينة فمثلاً بريطانيا لا تريد اشراك دول أوروبية أخرى وايران لا تريد أن تنضم للحلف دول عربية عديدة ولكن العراق كان يفضل اشراك دول كثيرة وبالذات العربية كثقل ضد اسرائيل الخطر الحقيقي على العراق، أما الباكستان فكانت ترغب في أكبر عدد ممكن من الأعضاء لمواجهة الخطر الهندي، أما السعودية فقد وصلت الى قناعة عام ١٩٥٧ بالانضمام الى الحلف بشرطين اثنين:

أ- حل مشكلة واحة البريمي مع بريطانيا.

ب- الاعتراف بتزعم المملكة العربية السعودية للدول العربية، ولكن بما أن هدف الحلف الأساسي هو مواجهة الاتحاد السوفياتي فقد عارضت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هذه الشروط، اضافة الى المشاكل العالقة بين الدول الأعضاء مثل مشكلة شط العرب ومطالبة ايران بالبحرين ومشكلة قبرص بالنسبة لتركيا[٨٣]. ومما تجدر الاشارة اليه هنا نشاط البعثة الدبلوماسية الألمانية في بغداد ومستوى عملها المتميز من خلال التقارير التي أرسلتها الى بون. فخلال الفترة من ١٩٥٦/١/١ حتى ١٩٥٦/٦/٣٠ بلغ مجموع التقارير ٧٠٩ تقارير موزعة كالتالي: الادارة وشؤون الموظفين ٢٦٧، القسم القانوني والقنصلي ٦٧، القسم الاقتصادي ١٢٠، القسم الاعلامي والثقافي ١٠٩، مجالات أخرى خاصة السياسية ١٤٦ [٨٤].

ويدلل هذا النشاط على متابعة الدبلوماسية الالمانية في كل المجالات للدولة العراقية ويُظهر المستوى المتقدم الذي بلغه أعضاء السلك الدبلوماسي الألماني في بغداد، فقد كان من بين العاملين في المفوضية أحياناً ثلاثة من حملة الشهادة الأكاديمية الدكتوراة مثل د. ملخرز ود. مونزل ود. فن فورستر عام ١٩٥٥.

أنهى الدكتور ملخرز مهمته في العراق وخلفه الدكتور هربرت ريختر Dr. Herbert Richter بتاريخ ١٩٥٧/٩/١٢. وزار وزارة الخارجية العراقية تطبيقاً للعرف الدبلوماسي بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٠، وبعدها بأسبوع قدّم أوراق اعتماده الى الملك فيصل الثاني ضمن مراسيم خاصة وعزفت الموسيقى النشيد الوطني للبلدين، وبعد خروجه من القصر استقبل ريختر استقبالاً شعبياً جيداً وغطت الصحف المحلية هذه المراسيم اعلامياً وبالمستوى اللائق[٨٥]. وتشكل طاقم السفارة من الدكتور فن فورستر والدكتور هانز فورندران Dr. Hans Vorndran والدكتور روبريخت راوخ Dr. Ruprecht Rauch وفولف فن فالدوف Wolf Von Waldow ورودولف تيله Rudolf Thiele وجورج ايرهارد Georg Erhardt.

أما في الجانب الاقتصادي فقد تطورت العلاقات الثنائية بين العراق والمانيا بشكل سريع نحو الأفضل، فقد أوكلت الحكومة العراقية تنفيذ الكثير من المشاريع الحيوية المهمة في البنى التحتية الى الشركات الألمانية مثل بناء سد الفرات وبناء مشروع الثرثار والمشاريع الاروائية والجسور

---

(٨١) نفس المصدر.

(٨٢) نفس المصدر.

(٨٣) تقرير السفارة الألمانية من طهران بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٥. PAAA, 92.17.708.316. 83-03 (BP.).

(٨٤) تقرير المفوضية الألمانية من بغداد PAAA, 708.92.17.210-02 بتاريخ ١٩٥٦/٨/١٨.

(٨٥) تقرير السفير الألماني ريختر بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٨. PAAA, 708.92.17. Band 957. 82.01.

والطرق والمستشفيات وحقول التنقيب عن الآثار. وبناء على هذا التوسع في المشاريع ازداد عدد الألمان العاملين في هذه المشاريع وغيرها، وكذلك أصبح من المفيد لشركة الخطوط الجوية الالمانية لوفتهنزا Die Lufthansa فتح مكاتب لها في العراق فسيّرت خطاً جوياً لأول مرة نحو الشرق من فرانكفورت عبر فيينا الى بغداد بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٦. وازداد التبادل التجاري بين البلدين بحيث ارتفعت صادرات العراق الى المانيا الاتحادية دون النفط لتزيد عن ٢ مليون دينار عراقي (الدينار يعادل آنذاك ٥ر١٢ مارك) عام ١٩٥٥ واحتلت المانيا الموقع الثاني بعد بريطانيا في الدول المستوردة من العراق. أما من حيث الاستيراد العراقي فقد تنامى سنوياً ففي عام ١٩٥٥ بلغ مجموع واردات العراق من المانيا ٦ر٧ مليون دينار واحتلت المانيا المقعد الرابع من بين الدول المصدرة للعراق، وفي عام ١٩٥٦ ارتفعت قيمة الواردات العراقية الى ٢ر٩ مليون وبذلك احتلت المقعد الثالث وفي عام ١٩٥٧ وصلت الى ٨٦٤ر١١ مليون دينار وحافظت على المقعد الثالث[٨٦].

وكان من أهم شركاء العراق التجاريين: اضافة الى المانيا الاتحادية الدول التالية:

بريطانيا، الولايات المتحدة، ايطاليا، فرنسا، الاتحاد السوفياتي، اليابان، الهند ومصر وسوريا (الجمهورية العربية المتحدة) عند كتابة التقرير. وكان استيراد العراق موزعاً على الآلات والسيارات والجرارات الزراعية والأدوات المنزلية والنسيج والمواد الكيماوية.

أما حركة نقل البضائع فتكاد تكون شبه محصورة في ثلاث دول غربية هي الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا مما يعكس الترابط السياسي والاقتصادي العراقي مع الغرب، وقد تأثرت حركة السفن الى العراق عبر قناة السويس خلال عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧ نتيجة اغلاق الملاحة فيها على أثر العدوان البريطاني الفرنسي الصهيوني على مصر في تشرين الأول عام ١٩٥٦. وبشكل عام فقد ارتفع التبادل التجاري بين العراق والمانيا بحيث بلغت قيمة الاستيراد الالماني من العراق عام ١٩٥٥ حوالي ٩ر٢٣٩ مليون مارك.

(٨٦) التقرير الاقتصادي بتاريخ ١٩٥٨/٩/١ وزارة الخارجية الألمانية PAAA. 708.92.17. 83-463.

وفي عام ١٩٥٦ وصلت الى ٧ر٢٥٨ مليون مارك، ويدل هذا الرقم على زيادة استيراد المانيا للنفط العراقي. وبالمقابل سجلت صادرات المانيا الى العراق في العامين المذكورين على التوالي ٣ر٨٥ مليون مارك و٢ر١١٠ مليون مارك[٨٧].

وكنتيجة لهذه التطورات الايجابية في العلاقات الاقتصادية والسياسية اهتمت السياسة الالمانية بالجانب الإعلامي عندما دعت وفداً اعلامياً عراقياً لزيارة المانيا والإطلاع على التطورات العمرانية والعلمية والصناعية فيها. وفعلاً ذهب الوفد الاعلامي العراقي بتاريخ ١٩٥٨/٦/٦ وشارك فيه سلمان شيخ داوود من وكالة الأنباء العربية

فريد عوني – الاسوشيتد برس
كاسب حمودي – جريدة الحرية
كمال بطي – جريدة البلاد
ابراهيم علي – جريدة الزمان
وآخر لم يذكر اسمه – جريدة الآمال
وموظف من وزارة الاعلام العراقية[٨٨].

وقد أثمر هذا الأسلوب عندما بدأ بعض الصحفيين مثل ابراهيم علي خلال فترة وجوده في المانيا[٨٩] بنشر مقالات مفصلة وايجابية عن الحياة العامة والصناعة والتعليم والشباب في المانيا.

عدوان تشرين الأول عام ١٩٥٦ وأثره على العلاقات الالمانية – العراقية

في ١٩٥٦/١٠/٢٩ شنّت القوات الانكليزية والفرنسية والصهيونية مجتمعة عدوانها الظالم ضد الجمهورية المصرية، بهدف تحطيم النظام المناهض للاستعمار والرأسمالية مستغلة تأميم الحكومة المصرية لأسهم الشركات الأجنبية وبالذات الانكليزية والفرنسية في شركة قناة السويس كحق وطني لمصر، بعدما رفضت الدول الغربية

(٨٧) الكتاب الإحصائي السنوي لألمانيا Staatistiches Jahrbuch 1957. Wiesbaden, S., 303.

(٨٨) برقية السفارة الألمانية من بغداد إلى بون بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٩؛ PAAA, 708. 92.17. 82. 23.

(٨٩) جريدة الزمان، بغداد بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٦.

وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية الموافقة على تقديم البنك الدولي القروض المطلوبة لبناء المشاريع الاستراتيجية في مصر وبالذات مشروع السد العالي. وبدأت ردود الفعل العربية تظهر على المستويات الرسمية والشعبية، وظهرت نقمة عارمة في الرأي العام العربي ضد بريطانيا وفرنسا والصهيونية بشكل خاص وضد الغرب ودول حلف الأطلسي ودول حلف بغداد المؤيدة والمناصرة والمتعاونة مع الغرب بشكل عام[٩٠]. ولقد دفعت سياسة حلف بغداد ومشروع ايزنهاور كلاً من الجمهورية المصرية بزعامة جمال عبد الناصر والجمهورية العربية السورية بزعامة شكري القوتلي لتعميق أواصر العلاقات مع الاتحاد السوفياتي في كل المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية.

وكردة فعل على الخطر الكبير الذي كان يهدد النظامين السوري والمصري اندفعت السياسة السورية نحو تعميق التعاون والتنسيق المتبادل مع مصر حتى توصلت الحكومتان الى اعلان الوحدة المصرية – السورية وولادة الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٥٨/٢/١ وأصبح الرئيس جمال عبد الناصر المسؤول الأول فيها، وتم التصديق على اعلان الوحدة في ١٩٥٨/٢/٢٣، وبعدها اعترفت المانيا الاتحادية بالجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٧[٩١]. واهتمت السياسة الألمانية بهذا الحدث وانفردت من بين الدول الغربية المهمة بارسال برقيات التهنئة للمسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة بهدف المحافظة على سياسة التواصل واضعاف أي توجه لسياسة الجمهورية العربية المتحدة الخارجية نحو التقارب أو الاعتراف بجمهورية المانيا الديمقراطية. وعلى ضوء هذا الحدث القومي في الوطن العربي ارتفعت معنويات القوى السياسية والأحزاب والجماهير العربية وبالذات الغربية ومؤيديها في لبنان وعمان وبغداد.

وجراء ذلك اندفعت عمان نحو تحقيق الاتحاد العربي مع بغداد الذي تحقق في ١٩٥٨/٢/١٤ وأصبح الملك فيصل الثاني رئيساً له ونائبه الملك حسين، واصبحت بغداد العاصمة الأولى للاتحاد[٩٢]، ولكن لم يدخل الأردن حلف بغداد. وحاولت السفارة الالمانية في بغداد الالحاح على وزارة الخارجية الالمانية لاعلان الاعتراف الالماني بهذا الاتحاد[٩٣] ولكنها كانت تؤجل ذلك متذرعة بأن هذا الاتحاد يجب أن يتم التصديق عليه برلمانياً أو شعبياً على الأقل، ويجب اعلان دستور الاتحاد واقراره حتى تعترف به على غرار اعترافها بالجمهورية العربية المتحدة[٩٤] . ولكن السبب الحقيقي الذي دفع السياسة الالمانية الى مثل هذا الموقف هو معرفتها بأن دول الاتحاد العربية ليست خطيرة وأنها تسير مع السياسة الغربية، ويمكنها تفهم الموقف الألماني فيما اذا تأخر قليلاً ولكن المعضلة كانت بالنسبة للألمان أن عملية التسرع بالاعتراف بالاتحاد العربي توحي للجمهورية العربية المتحدة بأن المانيا متحمسة ومؤيدة للاتحاد العربي، ومهتمة بتقويته كقوة مضادة للجمهورية العربية المتحدة الأمر الذي سوف يدفع الأخيرة الى التوجه نحو الاعتراف بالمانيا الديمقراطية. وفي ١٩٥٨/٣/٢٥ أرسل رئيس الجمهورية الالمانية ثيودور هويس برقيتي تهنئة الى الملك فيصل الثاني رئيس الاتحاد العربي والملك حسين نائبه[٩٥].

وحول اجتماع مجلس وزراء دول حلف بغداد الذي انعقد في العاصمة التركية أنقرة في ١٩٥٨/٢/٣ حاولت السفارة الالمانية في أنقرة الحصول على معلومات موثوقة من دوائر وزارة الخارجية التركية "ومصادر موثوقة أخرى" "Vertraulichen Quellen" والوقوف على حقيقة المواضيع التي طُرحت للنقاش والقرارات. لقد حاول الجانب العراقي طرح قضية فلسطين على بساط البحث ومحاولة اتخاذ قرار ينص على التزام اسرائيل بتنفيذ قرار

---

(٩٠) تقرير السفارة الألمانية الاتحادية في أنقرة بتاريخ ١٩٥٨/٢/٣؛ PAAA. 708.92.17.316. 83-03 Bp.

(٩١) تقرير وزارة الخارجية الألمانية إلى سفارتها في بغداد ومفوضيتها في عمان 83.00 .316.92.17 .708 .PAAA.

(٩٢) الحسيني، م.س، ج١٠، ص ٢٣٠ الخ.

(٩٣) برقية السفارة الألمانية في بغداد بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٥؛ PAAA, 708.3/6. 92.17. 83.00.

(٩٤) مذكرة تقرير وزارة الخارجية الألمانية إلى سفارتها في بغداد ومفوضيتها في عمان؛ PAAA, 708.92.17.83.00.

(٩٥) برقية رئيس الجمهورية ثيودور هويس في PAAA, 92.17.708. 3/6. 83.00/707.

الجدول رقم (٤)
الاستيراد والتصدير بالمليون دينار (دون النفط)

العام	الاستيراد الكلي للعراق	موقع المانيا من بين الدول المصدرة للعراق	من المانيا	التصدير الكلي	الى المانيا	موقع المانيا من بين الدول المستوردة من العراق
١٩٥٣	٦٨.٣٩٨	٤	٣.٧٣٥	١٩.٠٦٨	٠.٢٣٥	٦
١٩٥٤	٧٢.٦٣٨	٣	٦.٠٠٠	١٧.٩٧٣	٢.٥٠٠	١
١٩٥٥	٩٧.١٥٨	٤	٧.٦٠٠	١٥.٩١٧	٢.٠٠٠	٢
١٩٥٦	١١٣.٤٢٦	٣	٩.٢٠٠	١٣.١٦٦	١.٥٧١	٢
١٩٥٧	١٢١.٧٨٤	٣	١١.٨٦٤	١٢.٨٧٩	٠.٤٠٣	٥

المصدر: التقرير الاقتصادي بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٠ أرشيف وزارة الخارجية الألمانية PAAA, 708.92.17.83-463.

الجدول رقم (٥)
حركة الشحن البحري بين العراق والدول التي تعامل معها خلال السنوات ١٩٥٤ ــ ١٩٥٧

السنة	سفن عابرة المحيطات	بريطاني	امريكي	الماني	ايطالي	فرنسي	ياباني	هندي	مصري	دول اخرى
١٩٥٤	٣٨١	١٨١	١٦	٤٤	١٠	٢	٣٠	١٢	٢	٨٤
١٩٥٥	٤٠٩	١٧٥	١٨	٤٣	٦	١	١١	١٠	١	١٤٤
١٩٥٦	٤٢٣	٢٠٤	٢٤	٤٠	٩	٤	٢٠	٣	–	١١٩
١٩٥٧	٤٩٠	١٨١	٣٥	٥٦	٣	٥	٢٨	–	–	١٨٢

المصدر: تقرير القسم الاقتصادي ــ وزارة الخارجية الألمانية أرشيف وزارة الخارجية بـــون بتـــاريخ ١٩٥٨/٩/١٠، PAAA, 708.92.17. VW-110. 83-463.

مجلس الأمن الصادر بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ الذي نص على تقسيم فلسطين واقامة دولتين فيها، وأيّد مندوب الباكستان اقتراح الجانب العراقي ولكنه رُفض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. واللافت للنظر بالنسبة للجانب الألماني هو الموقف التركي الذي مثّله اعلان وزير خارجية تركيا زورلو Zorlu بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٦ قبل بداية الاجتماع، ذاكراً أن تركيا تؤيد الموقف العربي ولكنه في داخل الاجتماع لم يؤيد اقتراح نوري السعيد المذكور أعلاه.

وتعرّض اجتماع المجلس الى ظهور الجمهورية العربية المتحدة وأبدى المجتمعون تخوفهم من أن يقع المجتمع الأردني تحت تأثير حركة الوحدة العربية. وكان الوزير التركي زورلو قد تطرق في مؤتمره الصحفي لتأييده للوحدة العربية ما دامت لا تقع تحت التاثير الشيوعي. ومما يُلاحظ على دول حلف بغداد وغيرها من دول حلف شمال الأطلسي أن حجة بناء العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي وتطوير العلاقات التعاونية في المجالات العسكرية والاقتصادية معه كانت تقيّم على أنها معادية للغرب، بنفس الوقت الذي تقيم فيه كل الدول الغربية علاقات سياسية واقتصادية مع الاتحاد السوفياتي بما فيها المانيا الاتحادية. ولكن المجتمعين أقرّوا بأن العراق أصبح أكثر دول حلف بغداد ضعفاً فهو مهدد من ظهور الجمهورية العربية المتحدة لأنها الأكثر تأثيراً على الرأي العام للجماهير العربية بما فيها الشعب العراقي. واستعرض الاجتماع المشاريع الاقتصادية الجماعية ووافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم مساعدة لدول الحلف لتنفيذ مشاريع الاتصالات بين دول الحلف بلغت ١٠ ملايين دولار، وكذلك اهتم المؤتمر بتنسيق القضايا الأمنية لدول الحلف ووضع الخطط لمجابهة الخطر الداهم من الشيوعية. وأقر المؤتمر عقد جلسة المجلس القادمة في لندن كتأييد على أن أزمة السويس والنتائج السلبية التي تركتها مشاركة احدى دول الحلف على بقية أعضاء الحلف قد تلاشت[٩٦]. وهذا أكبر دليل على أن كل دول حلف بغداد كانت على قناعة تامة بضرورة تحجيم التوجه المصري في النهوض القومي العربي.

وفي هذا الصدد رصدت السفارة الألمانية ردة الفعل العربية على البيان الختامي للمؤتمر المذكور وبالذات في مصر الاقليم الجنوبي للجمهورية العربية المتحدة، ولم تُظهر الحكومة اية ردة فعل علنية، واكتفت بموقف الصحافة التي تناولت الحدث بالنقد الموضوعي، واعتبرت نتائج المؤتمر تأكيداً على أن حلف بغداد لا يخدم إلا الأهداف الامبريالية وأن الغرب ليس له أية نوايا سوى فرض سيطرته السياسية والعسكرية والاقتصادية على منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي بكامله، وأن المؤتمر أهمل القضايا العربية وأن كل القرارات التي اتخذت في أنقرة هي ضد العرب وموجهة ضد القومية العربية[٩٧]. وبعد مؤتمر أنقرة طلبت بعض دول حلف بغداد من المانيا الاتحادية المشاركة في الحلف ولو بإحدى لجانه الاقتصادية، وكانت تأمل هذه الجهات وبالذات الجانب العراقي والايراني أن تقدم بون مساعدات اقتصادية اضافة الى ما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية، وحاول السفير الايراني في بغداد اقناع الدبلوماسيين الألمان في بغداد بهذه الفكرة. وبما أن بريطانيا لا ترغب بمشاركة الألمان فقد بيّن السفير الايراني أن من مصلحة الانكليز انضمام المانيا التي تنامت علاقاتها التجارية مع العراق، ويمكن لبريطانيا مراقبة النشاط الالماني الاقتصادي في العراق. وكان الموقف الالماني بزعامة المستشار العجوز كونراد اديناور ووزير خارجيته هاينرش فن برنتانو H. Von Brentano غير متشجع، وبرر ذلك بأن النشاط الاقتصادي الالماني مع العراق يتم من خلال البنوك الانكليزية ولذلك تسهل عملية مراقبة الانكليز لتجارة الالمان الخارجية مع العراق[٩٨]. واستمرت الحكومة الالمانية في تبرير موقفها الثابت بأنها ترغب في المحافظة على علاقاتها الجيدة مع كل الأقطار العربية، وأنه لا يوجد لها مصالح سياسية مباشرة في المنطقة. والحقيقة الثابتة أن حلف بغداد

---

[٩٦] تقرير السفارة الألمانية من أنقرة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٨/٢/٣ تحت عنوان الاجتماع الرابع لوزراء دول حلف بغداد PAAA, 708. 92. 17. 3/6. 83-03 BP.

[٩٧] تقرير السفارة الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية بون بتاريخ ١٩٥٨/٢/٦. PAAA, 708.92.17.316. 83.03 BP.

[٩٨] تقرير السفارة الألمانية في بغداد بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٣ تحت عنوان: دعوة ألمانيا للانضمام لحلف بغداد، PAAA. 708.92.17.83.03 BP.

كانت مهمته تحجيم الشيوعية والاتحاد السوفياتي علماً بأن الاتحاد السوفياتي أنهى حالة الحرب مع المانيا في ١٩٥٥/١/٢٥، وفي ٩ - ١٩٥٥/٩/١٣ زار اديناور الاتحاد السوفياتي بناء على دعوة من حكومة موسكو واتفق الجانبان على اقامة العلاقات الدبلوماسية واطلاق أسرى الحرب وتوقيع الاتفاق التجاري بين البلدين. ومن أهداف السياسة الالمانية اضافة الى ما ذكر أن لا تقدم على خطوة في المنطقة تدفع الدول العربية الى الاعتراف بالمانيا الديمقراطية وتضعف آمال الالمان بالوحدة[٩٩]. ورغم تشكيل الحكومة الالمانية الجديدة بعد انتخابات البندستاق (البرلمان) الثالث في ١٩٥٧/٩/١٥ بزعامة اديناور واستمرار فن برنتانو كوزير للخارجية فإن النهج السياسي الداخلي والخارجي للحكومة الألمانية لم يتغير، وفاز الاتحاد المسيحي الديمقراطي والاجتماعي CDU/CSU بأغلبية الأصوات والمقاعد، وشارك في الحكومة الحزب الالماني DP.

وبخصوص دعوة الملك فيصل الثاني لزيارة جمهورية المانيا الاتحادية فقد أقرت الحكومة الالمانية استعدادها لدعوته رسمياً خلال الفترة من حزيران حتى آب ١٩٥٨، وقد أُبلغ السفير الالماني ريختر Richter بهذه الموافقة من أجل ايصالها الى الجانب العراقي، وقد أكدت الخارجية الألمانية أن على الجانب العراقي تحديد الزمن وطلبت من العراق عدم الاعلان عنها ليبقى الموضوع سرياً حتى تثبيت الوقت كي لا تُسبب ازعاجاً للقيادة المصرية، لا سيما أن الجانب الالماني أراد أيضاً أن يستغل الوقت لطرح موضوع دعوة الرئيس جمال عبد الناصر لزيارة المانيا[١٠٠]. وكان هذا الموقف الالماني تكتيكياً يتعلق بالدور المرسوم للسياسة الالمانية في الوطن العربي، هذا اذا أخذنا بعين الاعتبار تنامي المصالح الاقتصادية الالمانية في البلاد العربية، فعلى سبيل المثال فإن امارة الكويت بدأت تشكل سوقاً للبضائع الالمانية بحيث وصلت قيمة الصادرات الالمانية اليها عام ١٩٥٧ حوالي ٥٦ مليون مارك وارتفعت عام ١٩٥٨ الى

الجدول رقم (٦)

تطور التبادل التجاري بين ألمانيا الاتحادية والمملكة العراقية خلال مرحلة البحث

العام	الواردات الالمانية٪		الصادرات الالمانية٪	
١٩٥٠	٧٦ر٤	٠ر٦٧	١ر٥	٠ر٠٢
١٩٥١	١٣٨ر٥	٠ر٩٤	٩ر٥	٠ر٠٧
١٩٥٢	١٦٩ر٦	٨ر٠	١٩ر٦	٠ر٠٩
١٩٥٣	١٥٢ر٤	٠ر٩٥	٣٧ر٧	٠ر٢٠
١٩٥٤	١٨١ر٢	٠ر٩٤	٦٦ر٤	٠ر٣٠
١٩٥٥	٢٣٩ر٩	٠ر٩٨	٨٥ر٣	٠ر٣٣
١٩٥٦	٢٥٨ر٧	٠ر٩٣	١١٠ر١	٠ر٣٦
١٩٥٧	١٦٩ر٢	٠ر٣٣	١٢٤ر٣	٠ر٣٥
١٩٥٨	٣١٧ر٨	١ر٠٢	١٢٥ر٥	٠ر٤١
المجموع	٧٠٣ر٧ر٨		٦٠٧	

استخلص هذا الجدول من الكتاب الاحصائي السنوي لالمانيا الاتحادية للاعوام التالية:

١٩٥٢ ص ٢٥٩ ، ١٩٥٣ ص ٣٣٥ ، ١٩٥٦ ص ٢٨٣، ١٩٥٧،٢٨٤ ص ٣٠٣، ١٩٦٠ ص ٣٠٩

[٩٩] مذكرة وزارة الخارجية الألمانية إلى سفارتها في بغداد بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٧م. PAAA, 708.708.92.17.92.03.

[١٠٠] تقرير وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٩٥٨/٢/٧ حول دعوة الملك فيصل لزيارة ألمانيا. PAAA, 708.92.17.83-03.

٨٥ مليون مارك، ووصل عدد الألمان العاملين في الانشاءات والقطاع الهندسي والبناء الى ١٢٠ شخصاً عام ١٩٥٨[١٠١]. وكانت السفارة الالمانية تشرف من بغداد على المصالح الالمانية في الكويت، وفي تلك المرحلة تشير المعلومات الرسمية للسفير الالماني في بغداد إلى أن أغلبية الرأي العام العربي في الكويت تؤيد الزعيم المصري عبد الناصر، وأن صوره معروضة في كل محل تجاري تقريباً وطبعت على المجوهرات[١٠٢] . وكان الجهاز التعليمي في الكويت بأغلبيته من المصريين والفلسطينيين الذين نظروا لعبد الناصر كزعيم عربي قومي يعمل لتحرير العرب وفلسطين.

لقد بلغ مجموع استيراد المانيا الاتحادية من العراق منذ ١٩٥٠ حتى ١٩٥٨ ما قيمته ٧ر١٧٠٣ مليون مارك بينما لم تزد صادراتها الى العراق عما قيمته ٦٠٧ مليون مارك. ويوضح لنا الجدول رقم (٦) تطور التبادل التجاري بين المانيا الاتحادية والمملكة العراقية خلال مرحلة البحث وبالذات منذ ١٩٥٠ حتى ١٩٥٨ بالمليون مارك.

يستخلص من الجدول رقم (٦) أن مجموع واردات المانيا في أعلى المستويات لم تزد عن ٢ر١٪ من مجموع واردات المانيا الاتحادية لذلك العام ١٩٥٨ وأنه رغم تنامي صادراتها الى السوق العراقي إلا أنها لم تصل في أفضل السنوات الى ما نسبته ٥ر٠٪ من مجموع الصادرات.

الخاتمة

استعرضت هذه الدراسة علاقات المانيا الاتحادية مع مملكة العراق منذ تأسيس المانيا الاتحادية عام ١٩٤٩ حتى نهاية الملكية في العراق عام ١٩٥٨. وشملت أهم الأسس التي بنت عليها الحكومة الالمانية علاقاتها مع دول العالم بما فيها العراق، وانطبعت السياسة الالمانية بماضيها النازي الذي أرغمها على بناء علاقات من طراز خاص مع دولة اسرائيل وتفضيلها على كل العلاقات مع العرب. وعلاوة على ذلك ارتهنت سياسة المانيا الاتحادية تجاه العرب بشكل عام وتجاه العراق بشكل خاص بضرورة مراعاة المشاعر الاسرائيلية والاهتمام بمواقف الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وكذلك مواقف الولايات المتحدة الأمريكية، ولاقى الموقف الألماني تجاه اسرائيل تفهماً رسمياً رغم ظهور بعض الانتقادات المرحلية. وأظهرت الدراسة أن تحرك السياسة الألمانية تجاه العراق جاء متفقاً مع مخططات السياسة البريطانية في توجيه طاقات العراق من خلال انشاء حلف بغداد ضد المد الشيوعي والاتحاد السوفياتي في البلاد العربية رغم أنها حافظت على عملية توزيع الأدوار وبقيت طيلة مدة الدراسة بعيدة عن الانضمام الى حلف بغداد.

وبيّنت الدراسة أن سياسة العراق تجاه المانيا الاتحادية قامت على أساس أن المانيا الاتحادية طرف من المعسكر الغربي وعضو في حلف شمال الأطلسي، وعلى الرغم من ذلك كانت عملية تطوير العلاقة في المجالات الاقتصادية رهينة الرغبة والموافقة البريطانية، وبنفس الوقت لم تتطرق العلاقات الثنائية الى الجوانب العسكرية لأنها كانت حكراً على الانكليز وأحياناً الأمريكان.

وعكست هذه الدراسة مستوى العلاقة في المجال الدبلوماسي والتبادل التجاري لا سيما أن العراق شكّل لألمانيا مصدراً نفطياً مهماً ولذلك كان ميزان المدفوعات في التبادل التجاري يميل لصالح العراق. أما اذا استثنينا النفط الذي كان يستخرج ويُسوّق ويُنقل من قبل الشركات الأجنبية فان استيراد المانيا الاتحادية من الانتاج الزراعي العراقي كان محدوداً جداً رغم وفرة الفائض منه عن حاجة السوق العراقي مثل التمر والشعير وبهذا الصدد احتلت المانيا الاتحادية الدرجة الثالثة بعد بريطانيا والولايات المتحدة في التصدير الى العراق.

ويُستخلص من هذه الدراسة أن سياسة العراق الخارجية كانت تتمتع بعناصر القوة المحدودة القائمة على مردود صادرات النفط، والتخطيط الوطني لاستثمارها في البناء الداخلي الذي فتح شهية الشركات الألمانية للتوجه والطلب من الحكومة الالمانية لبناء العلاقات وتطويرها نحو الأفضل مع العراق حتى تتمكن من استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة اعتماداً على السمعة الطيبة للألمان داخل العراق.

---

(١٠١) تقرير السفير الألماني ريختر من بغداد إلى بون بتاريخ ١٩٥٨/٧/٩ تحت عنوان زيارة رسمية إلى الكويت التي قام بها رئيس القسم الاقتصادي بالسفارة ثيله Thiele من ٦/٢٠ إلى ١٥٨/٦/٢٢. PAAA, 708.92-17.81.10/0.

(١٠٢) المصدر نفسه.

وشملت العلاقات الثنائية أيضاً المجال الثقافي عندما تم التعاقد مع الخبراء والمهندسين والأطباء الألمان للعمل في العراق وبعدها أخذت توجه البعثات الطلابية العراقية الى الجامعات والمعاهد الألمانية وقد شملت تلك البعثات أهم التخصصات العلمية والتقنية والحفريات الأثرية.

وفي المجال الاعلامي اهتمت الحكومة الالمانية بالاعلام العراقي وبدأت باقامة علاقات وديه مع رجال الاعلام العراقيين بهدف التأثير على الرأي العام في احياء الصورة الايجابية عن الألمان تلك التي عرفها العراقيون من خلال مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية.

وتطورت العلاقات السياسية بشكل ايجابي من درجة المفوضية عام ١٩٥٣ الى مستوى السفارة عام ١٩٥٦. وفي مطلع عام ١٩٥٨ أقرت السياسة الألمانية دعوة الملك فيصل الثاني لزيارة المانيا رسمياً كتعبير عن مدى العلاقة مع العراق ولكن هذه الزيارة لم تتم بسبب التغيرات التي طرأت على النظام السياسي العراقي جراء أحداث الثورة العراقية يوم ١٩٥٨/٧/١٤ من قبل الجيش، وعلى أثرها بدأت العلاقات الألمانية – العراقية تأخذ منحى مختلفاً تماماً عما كان في مرحلة الدراسة.

الهوامش

١. Konrad Adenauer: Erinnerungen 1945-1953, Bd. 1. Stuttgart, 1965, S. 231; Schwarz, Hans-Peter: Die Aera Adenauer 1949-1957 Geschichte der BRD. Stuttgart 1981, S. 35.

٢. Geschichte des Staates und des Rechts der DDR. Dokumente 1945- 1949, Berlin, 1984; Dokumente der deutschen Politik und Geschichte von 1848 bis zur Gegenwart, 1945. Hrsg. J. Hohlfeld, Berlin, Muenchen. Deutschland nach dem Zusammenbruch, Bd. VI. S. 408-435, (DOK).

٣. Statistisches Jahrbuch fuer die BRD 1956, Statistisches Bundesamt, Wiesbaden, S. 30.
الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية Politisches Archiv des Auswaertigen Amts.

٤. (PAAA) Abt. 2. 210-00/ 210-01, 1950-54. die Entwicklung der deutschen Aussenpolitik seit der Bildung der Bundesregierung; Guenter Moltmann: Die Entwicklung Deutschlands von 1949 bis zu den Pariser Vertraegen 1955, in: Herbert Ligle: Deutschland 1963, 5 Aufl. Hannover, 1967, S. 76.

٥. Helmut Kistler: Die Bundesrepublik Deutschland Vorgeschichte und Geschichte 1945-1983, Berlin 1992. S. 138ff; Arnulf Baring : Aussenpolitik in Adenauers Kanzlerdemokratie; Muenchen 1969, S. 57.

٦. نص المعاهدة في: DOK. Bd. VII. 1951-1952, S. 190ff
Helmut Kistler: Die Bundesrepublik Deutschland, Vorgeschichte und Geschichte 1945-1983, Berlin 1992. S. 130.

٧. (PAAA) Abt. 2. Band 252. Aktenzeichen 210-00, 210-01 (1950-54).

٨. تتضمن الوثيقة (PAAA) Abt. 2. Band 252. 210-01 بتاريخ ١٩٥١/٧/١٧ ملخصاً لما نشرته الجريدة Allgemeine Wochenzeitung der Juden 13.7.51.

٩. نص الرسالة في: Rolf Vogel: Deutschlandsweg nach Isreal, Eine Dokumentation. Stuttgart 1967, 5, 39.

١٠. نص رسالة ادیناور بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٩ إلى وزير ماليته فريتس شيفر Fritz Schaeffer في: R. Vogel, Op. Cit, S. 40 f.; J. Deligdisch, Op. Cit. S. 160.

١١. N. Goldmann: Staatsmann ohne Staat, Koeln 1970, S. 314f.

١٢. J. Deligdisch, op. cit, S. 30.

١٣. PAAA, 700-01/35 II. Abteilung 2, Band 2321 Israel-Mission.

١٤. نص الاتفاق في الوثائق الألمانية Dok, Bd. 7. Teill. 1951-1952, 5. 466-471 نص الاتفاق الألماني – الإسرائيلي مع ملحقين في: Archiv der Gegenwart 1952, S. 3644 (AFG).

١٥. PAAA, ABT. 2. Band 252. 210-01-35.

١٦. انظر مناقشات وقرارات البندستاق في جلسته يوم ١٩٥٣/١/١٨. Verhandlungen des Deutschen Bundestages, I. Wahlperiode 18.3. 1953, S. 12273; Archiv der Gegenwart 1952, S. 3644.

١٧. Handelsblatt 10.10. 1952.

١٨. الكتاب الإحصائي السنوي الألماني لعام ١٩٥٦، ص ٢٥٧، وعام ١٩٦٢، ص ٣٠٧.
Statistiches Jahrbuch Fuer die Bundesrepublik Deutschland. Statistisches Bundesamt, Wiesbaden

١٩. عبد الفتاح، فكرت نامق، ١٩٨١، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣ – ١٩٥٨، بغداد، ص ٢٦٣.

٢٠. (PAAA) Abteilung 3-Band 1. 210-02/31.

٢١. الحسيني، عبد الرزاق، ١٩٨٢، تاريخ الوزارات العراقية، ط٦، بيروت، ج٨، ص ٢٦٨.

٢٢. تقرير المفوضية الألمانية في باريس ١٨/٦/١٩٥٢. (PAAA) 107/No. 938. 210-02.

٢٣. رسالة الوزير المفوض ملخرز بتاريخ ٥/٩/١٩٥٣ إلى وزارة الخارجية الألمانية في بون PAAA. 708.82.01.

٢٤. برقية رئيس الممثلية الألمانية ملخرز في بغداد بتاريخ ٢٦/٩/١٩٥٣ إلى بون PAAA Abt. 3. Bd. 1. 210-02/31.

٢٥. تقرير القسم الثقافي في وزارة الخارجية الموقع من الدكتور Hilgaid بتاريخ ٦/٧/١٩٥٣ تحت رقم: (PAAA, 92. 17, 708. 82.00) 53/16200/VI 460-07-31.

٢٦. ولد الملك فيصل الثاني بن غازي بن فيصل الأول بن الشريف حسين بن علي في مدينة بغداد بتاريخ ٢/٥/١٩٣٥ وبعد مقتل والده عام ١٩٣٩ تولى العرش وبما أنه لم يبلغ السن القانوني فقد عين خاله الأمير عبد الإله بن الملك علي بن الشريف حسين بن علي وصياً على العرش. وبعد ٢/٥/١٩٥٣ أصبح ولياً للعهد. وقد ابرق بهذه المناسبة رئيس الجمهورية الألمانية ثيودور هويس إلى الملك الشاب فيصل الثاني مهنئاً باعتلائه عرش مملكة العراق بتاريخ ٨/٥/١٩٥٣.

٢٧. برقية رئيس الجمهورية الألمانية بتاريخ ٨/٥/١٩٥٣ في Band 942 Abt. 708.010-01.
ورسالة الوزير المفوض ملخرز بتاريخ ٥/٩/١٩٥٣ إلى وزارة الخارجية الألمانية في بون PAAA. 708.82-01.

٢٨. الذي شكل الوزارة في ١٧/٩/١٩٥٣ واستقالت في ٢٧/٢/١٩٥٤ واستمرت وزارته الثانية من ٣/٨ حتى ٢٩/٤/١٩٥٤ بتاريخ ٢٤/٩/١٩٥٣.

٢٩. برقية رئيس المفوضية الألمانية ملخرز في بغداد بتاريخ ٢٦/٩/١٩٥٣ إلى بون PAAA. Abt. 3. Bd. 1. 210-02/31.

٣٠. مقالة الجريدة الإسرائيلية Jerusalem Post PAAA, 210-02/31.

٣١. ولد سيف الله خاندان في استانبول عام ١٨٩٧ وأصبح عضواً في البرلمان العراقي لعدة دورات من ١٩٢٧ حتى ١٩٣٦ ومن ١٩٣٨ حتى ١٩٤١. وتقلد منصب رئيس التشريفات في وزارة الخارجية. وعين سفيراً لبلاده من ١٩٤٢-١٩٤٥ في واشنطن و ٤٦ - ١٩٤٧ في لندن، و ٤٧ - ١٩٤٩ في باريس، وعاد عام ١٩٥٠ رئيساً للتشريفات. وفي ١٩٥٢ عُين وزيراً مفوضاً في وزارة الخارجية. وكان متزوجاً من سيدة نمساوية. وحصلت وزارة الخارجية الألمانية على معلومات وافرة عن هذا الدبلوماسي العراقي حتى أنها طلبت من زوجة الدبلوماسي الألماني العريق فريتس غروبا الحصول على معلومات عن هذا الدبلوماسي العراقي. PAAA, Abt. 3. 210-03, Bonn 26.6. 1953.

٣٢. PAAA, Abt. 3. 316. Band 1536, 420-01.

٣٣. PAAA. 92. 17 Abt. 708 Band 2. Referat 316. 81-00/1.83-00.

٣٤. نفس المصدر.

٣٥. نفس المصدر.

٣٦. رسالة من القسم الاقتصادي موقعة باسم فن فاكانو V. Vacano في بغداد إلى وزارة الخارجية الألمانية في بون PAAA. 92, 17, 708, 82-00 في المفوضية الألمانية.

٣٧. PAAA. 92. 17, Band 2, Referat 316. 81-00/1, 83-00.

٣٨. نفس المصدر، وكذلك الحسيني، عبد الرزاق، ج٨، ص ٢٦٩.

٣٩. تقرير ملخرز إلى وزارة الخارجية في بون بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٥٣ PAAA. 92.17. 708. 82-00.

٤٠. تقرير ملخرز بتاريخ ١٠/٢/١٩٥٤ إلى وزارة الخارجية حول مفاوضات صالح جبر عضو مجلس الأعيان العراقي ونوري السعيد في بيروت من أجل تحويل خط النفط إلى لبنان PAAA. 92. 17. 708. 82-00.

٤١. رسالة وزارة الخارجية الألمانية القسم الثالث إلى وزارة العمل في بون بتاريخ ١١/٢/١٩٥٤. BAAA, 92.17. 708.82.01-416-303-02/31-08/54.

٤٢. انظر الرسالة التي رفعها نوري السعيد إلى الملك فيصل بتاريخ ٣١/٧/١٩٥٤ يوضح فيها برنامجه السياسي، عند: الحسيني، ج٩، ص ١٣٥.

٤٣. Waldemar, J. Gallman: Iraq under General Nuri, My Recollections of Nuri Al-Said 1954, 1958, Baltimore, 1964, 30.

٤٤. تقرير مفصل من المفوضية الألمانية في بغداد بتاريخ ٣٠/٤/١٩٥٤ إلى وزارة الخارجية - بون. PAAA, 708. 92. 17.82-00//1.

٤٥. لمزيد من التفاصيل انظر الحسيني، عبد الرزاق، ج٧، ص ٢٣٠...الخ.

٤٦. Sir Anthony Eden: The Memoirs of the Sir Anthony Eden, Full Circle, London, 1960, 220.

٤٧. نفس المصدر، ص ٣٥٢، انظر نص ميثاق حلف بغداد في الحسيني، ج٩، ص ٢٤٧ الخ.
Parliamentary Debates, House of Commons, Official Report, Vol. 539, No. 67, Monday, 4th April.
ميثاق بغداد، حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، ١٩٥٥، ترجمة: حسن الدجيلي، بغداد ١٩٥٦، ص ٩ الخ. وفي هذه الوثيقة يقف القارئ على حقيقة المواقف الرسمية الانكليزية والأحزاب الحاكمة والمعارضة وأطماعها في الوطن العربي.

٤٨. عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية، مرجع سابق، ص ٣٢٤ .

٤٩. تقرير المفوضية الألمانية في بغداد بتاريخ ١٥/٤/١٩٥٤ إلى وزارة الخارجية - بون تحت عنوان: المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق PAAA. 92. 17. 708, 230-00.

٥٠. تقرير المفوضية الألمانية بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٩ متعلق بالتقرير السابق المؤرخ في ١٩٥٤/٤/١٥ حول المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق PAAA, 92.17.230-00، عبد الرزاق الحسيني، ج٩، ص ٩٣.

٥١. حديث فاضل الجمالي إلى المؤرخ العراقي الفاضل عبد الرزاق الحسيني، ج٩، ص ٩٣.

٥٢. PAAA. A61. Band 251, 92.17.210-01/31.

٥٣. تقرير الوزير المفوض د. ملخرز بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٤ من بغداد إلى وزارة الخارجية في بون. PAAA. 92.17.708.82-00.

٥٤. تقرير د. ملخرز بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٦. PAAA, 92.17.708.82-00.

٥٥. تقرير المفوضية الألمانية في بغداد رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٨ الموقع من الدكتور المفوض الدبلوماسي مونزل، ومرسل إلى وزارة الخارجية في بون تحت عنوان "أطباء ألمان في العراق" PAAA, 92.17.82-00 وفي الملحق قائمة بأسماء الأطباء كما وردت في التقرير المذكور.

٥٦. التقرير الحولي لعام ١٩٥٤ مرسل من المفوضية الألمانية في بغداد بتاريخ ١٩٥٥/١/٣ وموقع من المفوض الدبلوماسي الدكتور مونزل إلى وزارة الخارجية الألمانية تحت رقم ٢٠٥، PAAA, 92.17.708. 83-00.

٥٧. تقرير ملخرز بتاريخ ١٩٥٥/٣/٨. PAAA, 92.17.708.83-03.

٥٨. تقرير ملخرز بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٨ PAAA, 92.17.708-03 المعنون: فريق الآثار الألماني في الوركاء وتأسيس فرع لمعهد الآثار الألماني في بغداد.

٥٩. تقرير ملخرز بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٠، نشاط علماء الآثار الألمان – مشروع سامراء PAAA, 92.17. 83-03.

٦٠. PAAA, 92.17.83.00.

٦١. الحسيني، ج٩، ص ٢٤١.

٦٢. تقرير ملخرز بتاريخ ١٩٥٥/٤/٣ بخصوص انضمام بريطانيا إلى حلف بغداد.

٦٣. نفس المصدر.

٦٤. مذكرة القنصل العام الدكتور فويقت في وزارة الخارجية – قسم الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٥٥/٦/١٦. PAAA, 92.17.708, 83.03 Referat: 308.

٦٥. نفس المصدر.

٦٦. مذكرة القنصل العام الأول بتاريخ ١٩٥٥/٩/١٢ و ١٩٩٥/٩/١٦.

PAAA, Referat 308 General Konsul, Idr. Voigt, 92.17. 708, 82.21.

٦٧. حديث الوزير المفوض الألماني ملخرز مع وزير الخارجية العراقي برهان الدين باش أعيان. PAAA, 92.17.708.83.00 تقرير المفوضية الألمانية في بغداد بتاريخ ١٩٥٥/١١/٧.

٦٨. نفس المصدر.

٦٩. تقرير ملخرز بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٤ بعنوان شحنات أسلحة بريطانية وأمريكية إلى العراق.

PAAA, 92.17. 708. 82-50; W. Gallman, op. cit. 30.

٧٠. تقرير السفارة الألمانية في لندن بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٣ إلى وزارة الخارجية في بون تحت عنوان: بعثة تمبلر إلى الأردن PAAA, 92.17.708. 81-00, 83-80.

وتؤكد مجلة دير شبيقل الألمانية على ممارسة بريطانيا ضغطها على الأردن بهدف ضمه إلى حلف بغداد من أجل تطويق سورية. Der Spiegel, Nr. 1. 10. J.g.

٧١. تقرير ملخرز بتاريخ ١٩٥٦/١/١٥ من بغداد تحت عنوان: الأردن وحلف بغداد، وكذلك تقرير السفارة الألمانية في لندن بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩.

PAAA. 92.17.708. 81-00, 83-80.

السيد مالوري Mr. Mallory ومع السفير الفرنسي فليز Monsieur Falaise والسفير البريطاني دوك Mr. Duke والسفير المصري اللواء سيف الدين خلال إقامته في عمان بداية عام ١٩٥٦. وكان الاهتمام منصباً على التصعيد في القضية الفلسطينية وزيادة الهجرة اليهودية من روسيا وشمال إفريقيا إلى إسرائيل وبنفس الوقت إصرار إسرائيل على رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين وتهديد عبد الناصر لإسرائيل فيما إذا اعتدت على سورية التي أصبحت حليفة لمصر PAAA, 92.17.708. 82-03.

٧٢. جريدة الأسواق التجارية – مجلة اقتصادية تجارية عامة عدد ١٢٩ بغداد، السبت ١٩٥٥/٧/٢ السنة الخامسة.

٧٣. جريدة الجريدة اللبنانية بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٩ وكذلك تقرير المفوضية الألمانية في بيروت بتاريخ ١٩٥٦/١/٩، PAAA. 92.17.708. 81-00, 82-07.

٧٤. تقرير ملخرز بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٨، PAAA. 92.17.708.82-00. 83-00.

٧٥. تقرير مؤسسة الداد 431-031 PAAA. 92.17.708. DAAD.

٧٦. تقرير ملخرز بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٧ من بغداد إلى بون تحت عنوان: زيارة الملك فيصل الثاني إلى بون، PAAA. 92.17.708. 81-00, 83-80.

٧٧. جريدة البلاد – بغداد بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٠.

٧٨. رسالة الوزير المفوض الألماني ملخرز بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٧ PAAA. 708.82.17. 210-01.

٧٩. تقرير السفارة الألمانية في بغداد بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٨. PAAA. 92.17. 708 Bd. 313.211-02 E Baghdad Pakt (BP.).

٨٠. تقرير وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٨. PAAA. 92. A. Ref. 316. 211-02 E. (BP).

٨١. نفس المصدر.

٨٢. نفس المصدر.

٨٣. تقرير السفارة الألمانية من طهران بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٥. PAAA. 92.17.708. 316. 83-03 (BP.).

٨٤. تقرير المفوضية الألمانية من بغداد. PAAA. 708. 92.17.210-02 بتاريخ ١٩٥٦/٨/١٨.

٨٥. تقرير السفير الألماني ريختر بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٨. PAAA. 708. 92. 17. Band 957. 82.01.

٨٦. التقرير الاقتصادي بتاريخ ١٩٥٨/٩/١ وزارة الخارجية الألمانية. PAAA. 708.92.17. 83-463.

٨٧. الكتاب الاحصائي السنوي لألمانيا. Statistisches Jahrbuch 1957. Wiesbaden, S. 303.

٨٨. برقية السفارة الألمانية من بغداد إلى بون بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٩. PAAA, 708. 92.17. 82.23.

٨٩. جريدة الزمان – بغداد بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٦.

٩٠. تقرير السفارة الألمانية الاتحادية في أنقرة بتاريخ ١٩٥٨/٢/٣. PAAA. 708. 92.17.316. 83-03 Bp.

٩١. تقرير وزارة الخارجية الألمانية إلى سفارتها في بغداد ومفوضيتها في عمان. PAAA. 708.316.92..17.83.00.

٩٢. الحسيني، م.س. ج١٠، ص ٢٣٠ الخ.

٩٣. برقية السفارة الألمانية في بغداد بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٥. PAAA. 708.3/6.92.17.83.00.

٩٤. مذكرة تقرير وزارة الخارجية الألمانية إلى سفارتها في بغداد ومفوضيتها في عمان. PAAA. 708. 92.17.83.00.

٩٥. برقية رئيس الجمهورية ثيودور هويس في PAAA. 92.17.708. 3/6. 83.00/707.

٩٦. تقرير السفارة الألمانية من أنقرة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٨/٢/٣ تحت عنوان الاجتماع الرابع لوزراء دول حلف بغداد. PAAA. 708.92.17. 3/6. 83-03 BP.

٩٧. تقرير السفارة الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية بون بتاريخ ١٩٥٨/٢/٦. PAAA. 708. 92. 17.316. 83.03 BP.

٩٨. تقرير السفارة الألمانية في بغداد بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٣ تحت عنوان: دعوة ألمانيا للانضمام لحلف بغداد. PAAA. 708.92.17.83.03 BP.

٩٩. مذكرة وزارة الخارجية الألمانية في بغداد بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٧م. PAAA. 708. 708. 92.17.92.03.

١٠٠. تقرير وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٩٥٨/٢/٧ حول دعوة الملك فيصل لزيارة المانيا. PAAA. 708.92.17.83-03.

١٠١. تقرير السفير الألماني ريختر من بغداد إلى بون بتاريخ ١٩٥٨/٧/٩ تحت عنوان زيارة رسمية إلى الكويت التي قام بها رئيس القسم الاقتصادي بالسفارة ثيله Thiele من ٦/٢٠ إلى ١٩٥٨/٦/٢٢ PAAA. 708. 92-17. 81.10/0.

١٠٢. المصدر نفسه.

The Relations between the Federal Republic of Germany and the Kingdom of Iraq during the Period 1949-1958

Abd Al-Majeed Al-Shunnaq*

ABSTRACT

This research studies for the first time the political, economical and cultural relations between the Federal Republic of Germany and the Kingdom of Iraq during the Period 1949-1958.

The study shows the basic principles of the German foreign policy toward Iraq as a part of the Arab World. This research has concentrated on the beginnings of the establishment of bilateral relations between the countries in 1951 and their development up to 1958 in which the Monarchy in Iraq was ended. During this period the foreign policy of the German government concentrated on relations with Israel and Egypt, and it gradually became interested in Iraq.

* Assistant Professor, Faculty of Social and Human Sciences, University of Jordan. Received on 29/10/1997, and Accepted for Publication on 30/1/1999.